

## البحوث والدراسات

## حق الطفل السعودي في الالتحاق برياض الأطفال في ضوء جهود الدولة ووعي المجتمع

د نواف بنت ناصر التميمي

الأستاذ المساعد في أصول التربية

كلية التربية - جامعة سلمان بن عبدالعزيز، المملكة العربية السعودية

### الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن أهم التحديات التي تقف أمام الطفل السعودي، وتمنعه من حصوله على حقه في الالتحاق برياض الأطفال، وذلك من خلال الكشف عن جهود الدولة في التوسع في رياض الأطفال من خلال تحليل خطط التنمية، والتعرف على مدى وعي المجتمع السعودي بأهمية مرحلة رياض الأطفال.

وخلصت الدراسة إلى وجود تأخر ملحوظ في بدء الاهتمام بمرحلة رياض الأطفال، وعلى رغم التحسن الملحوظ الذي أظهرته خطط التنمية الأخيرة فإن تلك الجهود ظلت بعيدة جداً عن تحقيق الطموحات. كما كشفت الدراسة عن حاجة المجتمع لنشر الوعي بأهمية رياض الأطفال على المستوى الرسمي والشعبي.

## The Right of Saudi Child to Enroll in Kindergarten in the Light of the State Efforts and Community Awareness

Nouf Nasser Al-Tamimi

Assistant Professor in Education Foundations

Faculty of Education - Salman bin Abdul-Aziz University, KSA

### Abstract

This study aims at revealing the most significant challenges that confront Saudi child and prevent him from obtaining his right of enrollment in kindergarten, through the analysis of the state's efforts concerning the expansion of kindergartens in Saudi development plans, and knowing the extent of Saudi society's awareness of the importance of kindergarten.

The study showed a significant delay in the kindergarten care, and despite the marked improvement in the recent development plans, these efforts have fallen short from achieving the ambitions. The study also revealed the need for the community to raise awareness of the importance of kindergarten on both official and popular levels.

## مقدمة:

احتلت قضية حقوق الإنسان موقعاً مهماً في خارطة الاهتمامات الدولية، وغدت من أهم القضايا التي تفرض نفسها عالمياً لتصبح قضية المجتمعات أفراداً ومؤسسات، والتي تتداولها أغلب المنتديات والمؤتمرات الدولية في مختلف الميادين السياسية والاقتصادية والثقافية والإعلامية والتربوية والاجتماعية والصحية. نتج عن هذا الاهتمام توقيع أغلب دول العالم على العديد من المواثيق والالتزامات الدولية التي تكفل للإنسان كرامته وقيمه وحقه في الحياة الكريمة.

ولأن مرحلة الطفولة في حياة الإنسان هي الحلقة الأضعف في مراحل حياته كلها كان الطفل هو الأجدر بالحماية، والأولى بالرعاية وكفالة الحقوق من غيره من الفئات العمرية الأخرى. من هذا المنطلق، تعهدت 193 دولة بالالتزام باتفاقية حقوق الطفل، والتي تعد الصك القانوني الدولي الذي يلزم تلك الدول بالاعتراف بحقوق الطفل واتخاذ جميع التدابير اللازمة لتأمين تلك الحقوق باعتبارها مسؤولة عن ذلك أمام المجتمع الدولي (اليونيسيف، 1989).

في ظل تلك التوجهات أصبحت مرحلة الطفولة المبكرة أكثر أهمية من أي وقت مضى، في دائرة الضوء العالمية، حيث تنامي الاهتمام بالأطفال في المشهد العالمي، وحققت كثير من الدول تقدماً في هذا المضمار من خلال إعادة النظر في واقعها وسياساتها وخططها واتجاهها، ومن خلال التشريعات والأنظمة التي تركز على حق الأطفال في الحياة الكريمة بما يكفل رعايتهم ونماءهم من النواحي الصحية والنفسية والاجتماعية والتربوية. بل غدت أهمية تعزيز الجودة في حياة الأطفال من الأولويات التي ينبغي التركيز عليها، إذ يتفق في ذلك المهتمون وأصحاب القرار، ويظهر ذلك في القرارات السياسية وبرامج التطوير (Maguelr, 2007).

ولعل من تعزيز الجودة في حياة الطفل العمل على توفير فرص الالتحاق بالتعليم ما قبل المدرسي، (رياض الأطفال) لجميع الأطفال؛ حيث أصبح الاهتمام المبكر بالطفل ورعايته وبناء المهارات والقدرات غير التقليدية له من متطلبات العمل الجاد والمستمر لتلبية احتياجات إنسان ومجتمع القرن الواحد والعشرين، ولتحقيق التنمية المستدامة؛ حيث تشكل أفضل استثمار للموارد البشرية للمجتمعات. وإيماناً بأهمية مرحلة رياض الأطفال لصالح الأفراد ولتقدم المجتمعات تتابعت الخطى الجادة والطموحة باتخاذ القرارات السياسية لنشر هذا النوع من التعليم والقيام بالمشاريع التطويرية على المستوى العالمي والإقليمي والمحلي (الإيسيسكو، 2004).

وتفيد التقارير العالمية في هذا الصدد (اليونسكو، 2009)، أن نسب القيد الإجمالية في التعليم ما قبل الابتدائي بلغت 79% في البلدان المتقدمة في عام 2006، بينما ظلت العديد من الدول خاصة في البلدان الفقيرة والنامية تسير ببطء نحو الوفاء بالتزاماتها في هذا السياق، حيث تقف وبدرجات متفاوتة بعيدة من تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص للأطفال في التعليم ما قبل المدرسي، حيث بلغت نسبة القيد في البلدان النامية في المتوسط 36%، أما في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى فقد انخفض هذا المتوسط إلى 14%. وتأتي أغلب

الدول العربية بين تلك الدول حيث تقدم خدمات متواضعة؛ إذ بلغ المعدل العام لنسبة الأطفال العرب الملتحقين برياض الأطفال في حدود 18 % من الفئة العمرية المماثلة من السكان.

### مشكلة الدراسة:

نتوقع اليوم من المملكة العربية السعودية كدولة تتمتع بالعديد من المقومات الثقافية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يمكن أن تؤهلها لتكون مع دول العالم المتقدمة في هذا المضمار، أن تنافس عالمياً أو على الأقل إقليمياً في تحقيق تقدم في نسبة الفرص المتاحة للأطفال في التعليم ما قبل المدرسي. ومع ذلك، وكما أشار التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع (اليونسكو، 2009) فإن السعودية تصنف مع أقل الدول العربية تقدماً في هذا المضمار، بل تشير خطة التنمية التاسعة (الأخيرة) للدولة أن نسبة الأطفال السعوديين الملتحقين برياض الأطفال إلى الفئة العمرية المماثلة من السكان لا تزال 10 % تقريباً، وهي أقل بكثير من المعدل العام في الدول العربية وفي أفريقيا.

فالتحدي الأكبر الذي يواجه رياض الأطفال في السعودية هو ازدواجية المشكلة، فمن جهة هناك ضعف في إقبال المجتمع على إلحاق أطفالهم برياض الأطفال، ومن جهة أخرى هناك ضعف في إمكانات استيعاب الطلب على الرغم من محدوديته، مما يتطلب مساعي استثنائية لمعالجة هذه الإشكاليات (وزارة الاقتصاد والتخطيط، 1432/31هـ - 1436/35هـ). وهذا ينبئ بوجود مشكلة كبيرة تواجه السعودية قد تتفاقم مع مرور الزمن، لاسيما ونحن نعيش في عصر المعلوماتية الذي يحمل في طياته مضامين جديدة تتطلب بناء إنسان جديد قادر على التوافق مع متطلبات عصره المتغير. وفي الوقت نفسه فإن ذلك التحدي يقود إلى تساؤلات مهمة عن حجم الجهود المبذولة لتوفير فرص الالتحاق برياض الأطفال، وعن مساحة الوعي على المستوى الرسمي والشعبي بأهمية التعليم المبكر للأطفال قبل سن المدرسة في المملكة العربية السعودية، باعتباره حقاً للطفل أولاً ولأنه ثانياً يشكل عائداً استثمارياً في غاية الأهمية على المدى البعيد للوطن بأكمله.

وتأتي هذه الدراسة كمحاولة علمية للإجابة عن تلك التساؤلات، وتقصي مشكلة تدني مستوى الالتحاق برياض الأطفال في السعودية بأبعادها وتأثيراتها السلبية على المدى البعيد والقريب، حيث تبرز أهمية ردم الفجوة بين الواقع الذي يشهده التعليم ما قبل المدرسي في المملكة العربية السعودية، وبين طموح الدولة والمجتمع في تحقيق هذا الحق لكل طفل من خلال تعميمه.

### أسئلة الدراسة:

ومما تقدم يمكن صياغة إشكالية الدراسة بالسؤال الآتي:

ما المعوقات التي تقف أمام حصول الطفل السعودي على حقه في الالتحاق برياض الأطفال؟

ويتفرع منه الأسئلة الآتية:

- ما الجهود التي بذلت في خطط التنمية في سبيل التوسع في مرحلة رياض الأطفال؟

- هل تختلف نسبة الأطفال الملتحقين برياض الأطفال باختلاف متغيرات الدراسة (تعليم ولي الأمر، تعليم الأم، عمل الأم، مستوى دخل الأسرة)؟
- هل تختلف نسبة الأطفال الملتحقين برياض الأطفال في المدينة عنها في القرية (المراكز)؟
- هل هناك فروق دالة إحصائية في مستوى الوعي بأهمية مرحلة رياض الأطفال بين الأسر التي ألحقت، وتلك التي لم تلحق أطفالها برياض الأطفال؟
- ما الأسباب الرئيسية التي شجعت الأسر على إلحاق أطفالهم برياض الأطفال؟
- ما أهم التحديات (المشكلات والمعوقات) التي قد تقف وراء عزوف بعض الأسر عن إلحاق أطفالهم برياض الأطفال من وجهة نظرهم؟

#### أهداف الدراسة:

يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1. الكشف عن أهم المعوقات التي تقف أمام حق الطفل السعودي في الالتحاق برياض الأطفال.
2. الكشف عن الجهود المبذولة في خطط التنمية للتوسع في رياض الأطفال.
3. الكشف عن مدى وعي المجتمع السعودي بأهمية مرحلة رياض الأطفال.
4. التعرف على الأسباب الرئيسية التي تشجع الأسر على إلحاق أطفالهم برياض الأطفال.
5. الوقوف على أهم التحديات (المشكلات والمعوقات) التي قد تقف وراء عزوف بعض الأسر عن إلحاق أطفالهم برياض الأطفال.
6. تقديم بعض التوصيات التي يمكن أن تساهم في تحسين واقع رياض الأطفال، وتحقيق، تطلعات المجتمع السعودي في التوسع في رياض الأطفال.

#### أهمية الدراسة:

يكتسب البحث أهميته من خلال ما يلي:

- أهمية رياض الأطفال، حيث تعتمد على قطاع رياض الأطفال خطط وبرامج التنمية إلى حد كبير، وكلما توافرت لهذا القطاع المقومات الأساسية السليمة، تزايد تأثيرها الإيجابي على دوره المستقبلي في الأبعاد الثقافية والسياسية والاقتصادية والتربوية والأمنية والاجتماعية.
- ندرة البحوث والدراسات التي تتناول رياض الأطفال في المملكة العربية السعودية عموماً، ووعي المجتمع بأهميته والتحديات التي تواجه تعميمه على وجه الخصوص.
- يعد البحث الحالي محاولة علمية لمساندة صناع القرار والقائمين على التربية والتعليم وكل المهتمين على الاعتماد في قراراتهم وفق رؤية جلية ترسم الواقع وتحدد ملامحه.

- قد يساهم البحث الحالي في تحديد أبرز التحديات التي تواجه رياض الأطفال، ومن ثم يمكن أن يستفيد منها المسؤولون وصناع القرار في إيجاد حلول لها، والتغلب عليها.

#### منهج الدراسة:

- تستخدم الدراسة الحالية المنهج الوصفي التحليلي الذي يصف ويحلل الظاهرة، ويتناول أبعادها المختلفة وصولاً إلى تقويمها وعلاجها، حيث اشتمل البحث على جانبين:
- الجانب النظري، والذي تم فيه استعراض وتحليل الأدبيات ذات العلاقة بموضوع البحث. كما اعتمدت الباحثة على تحليل مضمون خطط التنمية في المملكة العربية السعودية من أجل الكشف عن الجهود المبذولة في التوسع في رياض الأطفال، حيث تم تتبع خطط التنمية للدولة في كل ما يتعلق برياض الأطفال وتطوراته والقضايا والتحديات، وإستراتيجيات التنمية المتعلقة بالتعليم ما قبل المدرسي من خطة التنمية الأولى (1970 – 1975) إلى خطة التنمية التاسعة (الحالية) (2010-2014).
- الجانب الميداني حيث أجريت دراسة ميدانية خلال الفصل الدراسي الثاني للعام الدراسي 1431-1430هـ للكشف عن وعي المجتمع السعودي ببعض القضايا المتعلقة برياض الأطفال والوقوف على أبرز المعوقات التي تقف حائلاً أمام حصول الأطفال في السعودية على حقهم في الالتحاق برياض الأطفال.

#### أدوات الدراسة:

- تم جمع البيانات فيها من خلال الاستعانة بعدد من الأدوات:
- مقابلات جماعية مع بعض الخبراء التربويين (مشرفات ومديرات، ومعلمات) في رياض الأطفال في محافظة الخرج حول بعض المحاور المهمة للدراسة، والتي ستساهم نتائجها في بناء عناصر الاستبانة.
- استبانة لأولياء أمور طالبات الصف الأول في المدارس الابتدائية في محافظة الخرج، لم يكن الهدف منها مسحياً بقدر ما كان الهدف استكمال الصورة عن واقع رياض الأطفال، ووعي المجتمع بأهميته، والاطلاع على نماذج وآراء يمكن أن تساهم في إيضاح أبرز المعوقات التي تواجه تعميمه.

#### مصطلحات الدراسة:

#### حقوق الطفل:

من المهم تعريف الطفل قبل معرفة حقوقه، حيث تنص المادة الأولى من اتفاقية حقوق الطفل (1989) على أن الطفل هو "كل إنسان لم يتجاوز الثامنة عشرة، ما لم يبلغ سن الرشد قبل ذلك بموجب القانون المنطبق عليه".

هذه الدراسة تحديداً: «الطفل قبل سن المدرسة، والذي يبلغ من العمر من 3 - 6 سنوات».

أما الحق في اللغة فهو: «نقيض الباطل، وجمعه حقوق وحقاق» (ابن منظور، 1413هـ، 3: 255)، وفي الاصطلاح عند أهل الفقه والتشريع والقانون ما أورده الزرقا (1998، 3: 9 - 10)، حيث يرى أن الحقوق (هي مجموعة القواعد والنصوص التشريعية التي تنظم على سبيل الإلزام علائق الناس من حيث الأشخاص والأموال). أما مفهوم «حقوق الإنسان» في القانون الدولي هو (مجموعة من القواعد والنصوص التي تهدف للوصول إلى المستوى المشترك في توطيد احترام الإنسان وتحقيق الحرية والعدل والسلام في العالم) (زمزمي، 1424هـ: 21). ونعني بحقوق الطفل في هذه الدراسة: (مجموعة من المطالب الثابتة الواجبة للطفل والملزومة لغيره، والتي لا تتحقق الحياة الكريمة للطفل إلا بها، وبها تتحقق التنمية الكاملة للفرد والمجتمع).

### حق الطفل في التعليم:

نصت المادة السادسة والعشرون من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948) على أن الحق في التعليم يعني أن: (لكل شخص الحق في التعلم، ويجب أن يكون التعليم في مراحله الأولى والأساسية على الأقل بالمجان، وأن يكون التعليم الأولي إلزامياً، وينبغي أن يعمم التعليم الفني والمهني، وأن ييسر القبول للتعليم العالي على قدم المساواة التامة للجميع، وعلى أساس الكفاءة، يجب أن تهدف التربية إلى إنماء شخصية الإنسان إنماء كاملاً، وإلى تعزيز احترام الإنسان والحريات الأساسية وتنمية التفاهم والتسامح والصداقة بين جميع الشعوب والجماعات العنصرية أو الدينية، وإلى زيادة جهود الأمم المتحدة لحفظ السلام، وللأباء الحق الأول في اختيار نوع تربية أولادهم). <http://www.un.org/ar/documents/udhr/>

وتُعنى الدراسة الحالية بحق الطفل في التربية والتعليم: (حق كل طفل بتلقي القدر الكافي من التربية والتعليم الذي يستهدف تنمية شخصيته ومواهبه وقدراته العقلية والبدنية إلى أقصى إمكاناتها، ويسهم في إعداده ليكون فاعلاً في تنمية مجتمعه، وحقه في أن يتمتع مع غيره من المواطنين بفرصة متساوية دون تمييز بسبب الثروة أو الأصل الاجتماعي أو الجنس أو غيرها).

ونعني بحق الطفل في التربية والتعليم ما قبل المدرسية: (حق كل طفل بتلقي التربية الموجهة قبل سن المدرسة، والتي تستهدف تنمية شخصيته ومواهبه وقدراته العقلية والبدنية إلى أقصى إمكاناتها، وإعداده ليكون فاعلاً في تنمية مجتمعه، وان يتمتع مع غيره من الأطفال بفرص متساوية دون تمييز بسبب الثروة أو الأصل الاجتماعي أو الجنس، أو غيرها).

### رياض الأطفال:

رياض الأطفال جمع روضة، ونعني بها في هذه الدراسة، وكما وردت في لائحة تنظيم العمل الداخلي برياض الأطفال في المملكة العربية السعودية (وزارة المعارف، 2002: 1): (هي مؤسسة تربوية اجتماعية تقوم على رعاية الأطفال في السنوات الثلاث (3 - 6) التي تسبق دخولهم المرحلة الابتدائية، ويشمل اهتمامها نواحي نموهم المختلفة من لغوية وبدنية واجتماعية ونفسية وإدراكية وانفعالية وغيرها، هادفة إلى توفير أفضل الظروف

التي تمكن من النمو السليم المتوازن في هذه النواحي، وذلك بتقديم برنامج يشمل اللعب والتسلية والتعليم).

### الأبعاد المجتمعية المؤثرة في تنامي الوعي بحق الأطفال في رياض الأطفال:

#### 1. البعد التربوي والنفسي:

أكدت العديد من البحوث والدراسات العلمية المهمة بالطفل (نور الدين، جاد، عبد الحميد، 1999م، الدويبي، 2004، إبراهيم وسعيد، 2009: COFY 2009؛ Skalar, 2010) أن مرحلة الطفولة المبكرة مرحلة تكوينية حاسمة في حياة الإنسان، إذ تعتبر السنوات الأولى من عمر الإنسان من أهم وأخطر مراحل حياته عموماً، وأكثرها تأثيراً في بناء شخصيته. وتعد هذه المرحلة المرتكز الأساسي لنمو الطفل جسدياً ونفسياً ومعرفياً واجتماعياً، حيث يبدأ فيها الأساس الذي يقوم عليه تكوين مفهوم الذات، ويكتسب فيها الطفل عاداته السلوكية، وينمي علاقاته بالوسط الذي يعيش فيه، كما أن النمو العقلي يتم خلال السنوات الخمس الأولى من عمره (الدويبي، 2004).

لقد أثبتت العديد من الدراسات المتخصصة أن مرحلة رياض الأطفال ليست مرحلة ذات فاعلية قوية في تقليل الفجوة بين المنزل والمدرسة فحسب، بل إن تأثيرها القوي يتعدى إلى نجاح التلميذ في مراحل التعليم التالية، فهي تحسن مستواه وتحصيله الدراسي، وتدني نسبة الإعادة أو الخروج من سلم التعليم قبل الشهادة الثانوية (نور الدين وآخرون، 1999، الدويبي، 2004).

وإجمالاً، ووفقاً لما تقدم، يمكن القول إن لهذه المرحلة دوراً فعالاً في تشكيل شخصية الإنسان، بل وفي تحديد الملامح الأساسية لمستقبله، مما يؤكد ضرورة الاستفادة من هذه السنوات لإيصال نمو الطفل إلى أقصى حد ممكن، لأن إهمال ذلك قد يفوت عليه وعلى المجتمع فرصة يصعب تعويضها (Samuelsson, & Kaga, 2008).

#### 2. البعد الثقافي الاجتماعي:

من أهم المسلمات التي يتفق عليها المسلمون والمنصفون ممن سواهم (Shaw, 1936) أن الدين الإسلامي يعد منهجاً متكاملًا للحياة. وفيما يتعلق برعاية الطفولة فقد كان للإسلام نظراته المتكاملة لها، فقد سبق النظم والتشريعات الدولية الحديثة في بيان حقوق الطفل المختلفة بأكثر من أربعة عشر قرناً، وجاءت تشريعاته لتكفلها له (الخطيب والمنتشري، 1425هـ). لقد اهتم الإسلام بالطفل قبل أن يخرج للحياة حين حث على تكوين الأسرة والتخطيط لها، وأرشد إلى حسن اختيار الوالدين، ثم كفل حقوقه في مختلف مراحل نموه ومنها حقه في الحياة الكريمة، وفي الانتساب لوالديه، والرضاعة، والحضانة، وحرم التمييز بين الأطفال بجميع صورته، وضمن حق الطفل في الإرث، وأكد على الرحمة في التعامل مع الأطفال (العتيبي، 2008).

من جهة أخرى حدد الإسلام الأفراد والجهات المسؤولة عن رعايته، وضمن حقوقه في القرآن والسنة. ولعل حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما خير شاهد، حيث روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (ألا كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته فالأمام

الذي على الناس راع وهو مسؤول عن رعيته والرجل راع على أهل بيته وهو مسؤول عن رعيته... ألا فلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته) (البخاري، 1993).

وإذا كانت المواثيق الدولية التي اعتنت بالطفل تعد إسهاماً إنسانياً في حفظ حقوق أكثر فئات المجتمع ضعفاً فإن المواثيق تلك لم تلزم الدول والشعوب بالاعتراف بحقوق الطفل وضمائها إلا في عام 1989م (اليونيسيف، 1989). كما أنها - على رغم ادعائها العالمية - تتبنى فقط المنظور الغربي في التقنين للطفولة مع التجاهل التام للثقافات المختلفة، والمرجعيات الدينية المتعددة في جميع أنحاء العالم (حلمي، 2006). ولذلك ظهرت مؤخراً فكرة «ميثاق الطفل في الإسلام» حيث عهدت الأمانة العامة للمجلس الإسلامي العالمي للدعوة والإغاثة إلى اللجنة الإسلامية للمرأة والطفل بإعداد الوثيقة البديلة لوثيقة الأمم المتحدة المعنونة «عالم جدير بالأطفال». ويعد هذا الميثاق أول ميثاق إسلامي لحقوق الطفل وواجبات المجتمع روعي في صياغته الاعتماد على المرجعية الإسلامية المستمدة من القرآن الكريم والسنة النبوية، مع اتخاذ الكتابات التراثية والمعاصرة إضاءات لإبراز المبادئ المكونة لمواد الميثاق، وقد شارك في إعداده نخبة من علماء الشريعة والقانون والتربية والاجتماع (حلمي، 2006).

ولأن الاهتمام بتربية الطفل في مرحلة ما قبل المدرسة واجب وضرورة، فهي تزوده في سن مبكرة بالقيم والاتجاهات والمبادئ التي يؤمن بها مجتمعه (المجلس العربي للطفولة والتنمية، 1988)، فقد أتت المادة الخامسة والعشرون من «ميثاق الطفل في الإسلام» لتؤكد حق الطفل في تلقي تعليم متوازن ومتكامل يهدف إلى تنمية وعي الطفل بحقائق الوجود الكبرى: من خالق مدبر، وكون مسخر، وإنسان صاحب رسالة، وحياة ابتلاء في الدنيا تمهيداً لحياة جزاء في الآخرة كما يهدف إلى تنمية شخصية الطفل ومواهبه، وقدراته العقلية، والبدنية إلى أقصى إمكاناتها بما يمكنه من أداء رسالته في الحياة (حلمي، 2006).

وهذه الأهداف التي تعبر عن ثقافة الأمة وترسم ملامحها التي ترتضيها لنفسها وتحفظ لها هويتها، إن تركت للأسر وحدها قد لا يملك الكثير منها الوعي الكافي أو القدرة اللازمة لتحقيقها، خاصة في ظل التحول الذي طرأ على الشكل البنائي للأسرة من أسرة كبيرة ممتدة إلى أسرة صغيرة نووية، إضافة إلى انشغال الوالدين أو أحدهما بطلب الرزق، فينتج عن ذلك أفراد يفتقدون إلى التوازن وتعثرهم الاختلالات الثقافية، ومن ثم تفقدتهم القوة والقدرة على أداء رسالتهم في الحياة.

بل إن ما يزيد التحاق الأطفال في التعليم المبكر أهمية، تعرض أطفالنا إلى ثقافات وافدة سواء عن طريق الإعلام أو العمالة الوافدة، والذي يشكل خطراً على هوية الطفل وثقافته. كما أنه مع اختلاف طبيعة العصر وتغيراته السريعة، لم تعد الأسر تمتلك القدرة على التعامل مع مشكلات الطفل سواء كانت مشكلات صحية، أو اجتماعية، أو انفعالية، خاصة وأن تلك المشكلات التي يعاني منها أبناؤهم غدت أكثر حدة من السابق (Weikart, 2000) وهذا يستدعي تداركه من خلال منهج تربوي موجه بطابع مؤسسي تتحقق فيه الوحدة والانسجام بين أبناء الوطن الواحد.

### 3. البعد الأمني؛

يسهم الالتحاق برياض الأطفال في خلق الشخصية السوية، حيث تشير العديد من



البحوث إلى أن نسب الانحراف والإجرام وتعاطي المخدرات تقل بصورة ملحوظة بين المراهقين والشباب الذين سمحت لهم ظروفهم بالالتحاق برياض الأطفال خلال المرحلة الأولى من طفولتهم.

لقد أشار العتيبي (2007) إلى أن مؤسسة هاي سكوب البحثية التربوية (High / Scope) في أمريكا وجدت أن البالغين الذين نشأوا في أسر فقيرة، وسنحت لهم الفرصة للالتحاق ببرامج رياض أطفال ذات نوعية جيدة، عندما كانت أعمارهم ثلاث أو أربع سنوات، كانوا أقل جرائم من غيرهم.

#### 4. البعد السياسي:

على الصعيد السياسي تعدت الجهود الدولية لبعض الدول والمؤسسات والهيئات والمنظمات الرامية إلى توفير حق الحياة الكريمة للطفل مرحلة سن التشريعات والقوانين والمعاهدات الدولية التي أفرزتها إرادة سياسية قوية، ودخلت مرحلة الضغوط والمتابعة للدول التي صادقت على تلك المعاهدات الدولية؛ إذ عدت من قبيل العهد الدولي الملزم، وكان من أبرز تلك الجهود:

#### 1/4 البعد السياسي (المستوى الدولي):

إن المنتبغ لتاريخ الموائيق الدولية الخاصة بحقوق الطفل يلحظ تزايد الاهتمام العالمي بمرحلة ما قبل الابتدائي، فالإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام 1948م الذي صدر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، وصادقت عليه دول العالم، نص على حق كل إنسان في التعليم. وفي عام 1959م صدر عن الجمعية ذاتها الإعلان العالمي لحقوق الطفل أكدت فيه شعوب الأمم المتحدة، من جديد إيمانها بحقوق الإنسان الأساسية وبكرامة الإنسان وقيمه. وقد نص المبدأ السابع من المبادئ التي دعا إليها الإعلان على حق الطفل في التعليم، وأن يكون مجانياً وإلزامياً على الأقل في مراحل الأولى، وأن يستهدف رفع ثقافة الطفل العامة وتمكينه من تنمية قواه وتفكيره الشخصي وشعوره بالمسؤولية الأدبية والاجتماعية وتعتبر مصلحة الطفل العليا هي المبدأ الذي يسترشد به المسؤولون عن تعليمه وتوجيهه، وفي ظليعتهم والداه، ويسعى المجتمع كما تسعى السلطات العامة إلى تشجيع التمتع بهذا الحق.

وفي عام 1989م أكدت منظمة اليونسيف أن «اتفاقية حقوق الطفل» تعتبر الصك القانوني الدولي الملزم للدول الأطراف من ناحية قانونية، حيث أقرّ زعماء العالم بحاجة أطفال العالم إلى اتفاقية خاصة بهم، ولضمان اعتراف العالم بحقوقهم. وبموافقتها على الالتزام (بتصديقها على هذا الصك أو الانضمام إليه)، تكون الحكومات الوطنية قد ألزمت نفسها بحماية وضمّان حقوق الأطفال، ووافقت على تحمل مسؤولية هذا الالتزام أمام المجتمع الدولي، وقد تم التصديق عليها حتى الآن من قبل 193 طرف. وتلزم الاتفاقية الدول الأطراف بتطوير وتنفيذ جميع إجراءاتها وسياساتها على ضوء المصالح الفضلى للطفل. وقد حققت الاتفاقية القبول العالمي تقريباً، وتتلخص مبادئ الاتفاقية الأساسية الأربعة في: عدم التمييز؛ تضافر الجهود من أجل المصلحة الفضلى للطفل؛ والحق في

الحياة، والحق في البقاء، والحق في النماء؛ وحق احترام رأي الطفل. وكل حق من الحقوق التي تنص عليه الاتفاقية بوضوح، يتلازم بطبيعته مع الكرامة الإنسانية للطفل، وتطويره وتنميته المنسجمة معها. وتحمي الاتفاقية حقوق الأطفال عن طريق وضع المعايير الخاصة بالرعاية الصحية والتعليم والخدمات الاجتماعية والمدنية والقانونية المتعلقة بالطفل (اليونيسيف، 1989).

#### 2/4 البعد السياسي (المستوى الإقليمي):

أما على المستوى الإقليمي فقد بذلت الحكومات والدول الإسلامية جهوداً متنامية للعناية بالطفولة على مختلف المستويات، حيث اهتمت بتنظيم مؤتمرات سنوية تعنى بقضايا الطفولة، واعتبرتها في سلم أولوياتها. ومن أهم الجهود المبذولة والقرارات المتخذة على الصعيد الإسلامي والعربي:

#### أولاً - إعلان الرباط (2005):

وقد تم فيه التأكيد على احترام وضمن حقوق كل الأطفال في المجتمعات الإسلامية، وشدد على الالتزام بالمبادئ العامة لحقوق الطفل، ومن جملتها مراعاة مصالحه وحاجاته، والعمل على تفعيل حقه في المساواة والحياة والإثناء والمشاركة (الإيسيسكو، 2005).

#### ثانياً - إعلان الخرطوم (2009):

صدر إعلان الخرطوم (2009) في اختتام المؤتمر الإسلامي الثاني للوزراء المكلفين بالطفولة بالعاصمة السودانية «الخرطوم» بمشاركة 36 دولة عربية وإسلامية، بالإضافة إلى المنظمة الإسلامية للتربية والثقافة والعلوم «إيسيسكو». وقد أكد على الالتزام بالمبادئ العامة لحقوق الطفل، وزيادة وعي الأطفال واليافعين المسلمين بقيم الإسلام، واتخاذ إجراءات سريعة من أجل تعزيز رفاه أطفالنا، ودعا الإعلان إلى اتخاذ التدابير اللازمة من أجل تسريع وتيرة التقدم في مجالات صحة الطفل وتعليمه، وإيلاء أولوية قصوى للتعليم الجيد، والحرص على أن تعكس البرامج والمواد التعليمية في مختلف المراحل التعليمية مبادئ تعزيز حقوق الإنسان والتأكيد على حق الطفل في توفير الأنشطة الترفيهية والترفيهية، مما يمكن من الكشف عن قدرات الطفل وينمي ملكاته ويرسخ قيم الخير والجمال ويمكنه من التفاعل مع الغير، ويملكه مهارات الحياة (الإيسيسكو، 2009).

#### ثالثاً - إعلان طرابلس (2011):

وفي ختام المؤتمر الإسلامي الثالث للوزراء المكلفين بالطفولة «تعزيز التنمية: مواجهة تحدي تنمية الطفولة المبكرة في العالم الإسلامي» الذي أقيم في ليبيا عام (2011) صدر إعلان طرابلس الذي يهدف إلى الالتزام بعدد من التوجهات من أجل تسريع وتيرة النهوض بالطفولة المبكرة في العالم الإسلامي أهمها (الإيسيسكو، 2011):

- العمل على سن تشريعات ملزمة، ووضع إستراتيجيات وخطط وطنية ملموسة ذات إطار زمني محدد، وبرامج لتنمية الطفولة المبكرة، بما يكفل لها استمرارية الاستفادة

- من خدمات الرعاية الاجتماعية والرعاية الصحية والتربية ما قبل المدرسية،
- الالتزام بتعزيز فرص الاستفادة لجميع الأطفال من التربية ما قبل المدرسية، وأن يتحقق في ذلك تكافؤ الفرص بين الذكور والإناث، خاصة في الفقيرة في المدن والبوادي والأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة،
- تأكيد حق الطفل في مرحلة التربية ما قبل المدرسية، والاستفادة من برامجها في إبراز قدراته وملكاته الإبداعية، وترسيخ القيم الفاضلة، وتأهيله للتفاعل مع الغير، واكتساب مهارات الحياة.

#### 3/4 خطط العمل العربية للطفولة:

استناداً إلى ميثاق حقوق الطفل العربي التي تنص على تأكيد وكفالة حقه في التعليم المجاني والتربية في مرحلتي ما قبل المدرسة والتعليم الأساسي كحد أدنى، وبعد صدور اتفاقية حقوق الطفل (1989) تتابعت الجهود العربية الرامية لتحسين أوضاع الطفل العربي من خلال خطط عمل عربية للطفولة تسترشد بها الدول العربية في بناء خططها.

ففي اجتماع رفيع المستوى عام (1992) صدرت الخطة العربية الأولى للطفولة، ثم صدر في اجتماع مناظر في عام (2001) مشروع خطة العمل العربية الثانية للطفولة (2004 - 2015) والتي اعتبرت محطة أساسية تجدد من خلالها الدول العربية التزامها بتكريس منظومة حقوق الطفل وتفعيلها. وقد كان من أبرز أهداف هذه الخطة توسيع وتطوير مرحلة التعليم قبل المدرسي لتستوعب 50% من الأطفال على الأقل بحلول عام 2010، و75% منهم بحلول عام 2015 واعتبار مرحلة التعليم قبل المدرسي جزءاً من مراحل التعليم الرسمية بحلول عام 2015 وأن تكون لها خططها وميزانياتها وكوادرها (جامعة الدول العربية، 2004).

#### 5. البعد الاقتصادي:

لم يعد خفياً في العقود الأخيرة تنامي إيمان القيادات والشعوب بنظرية شولتز «رأس المال البشري» (Schultz, 1971)، والتي تقوم على افتراض أن التعليم يلعب دوراً أساسياً وفعالاً في تحسين القدرة الإنتاجية، وتؤكد أن التعليم لم يعد ينظر إليه على أنه خدمة استهلاكية تقدمها الدولة للمجتمع، بل هو عملية استثمار طويلة الأجل ومضمونة العائد. لقد أصبح التعليم في ظل هذه النظرية الأساس الذي تركز عليه التنمية البشرية، وصناعة تهدف إلى إنتاج القوى البشرية المدربة في قطاعات الحياة المختلفة ومجالات الإنتاج المتعددة، وهو بذلك له إسهاماته الحيوية في الجهود المبذولة لتحقيق التنمية المستدامة (الصلوي، 2006).

فالتعليم يزيد من إنتاجية وكفاءة العمال عن طريق زيادة مخزونهم المعرفي والمهاري، وبه يتحقق النمو الاقتصادي السريع للمجتمعات، فقد أصبحت النفقات التعليمية شكلاً من أشكال الاستثمار تعمل على زيادة الناتج القومي للمجتمع، وتحسن دخل الفرد، وتتيح فرص للحراك

الوظيفي، وتفتح آفاقاً أوسع لهم في سوق العمل (Olaniyan & Okemakinde, 2008). ولأن رياض الأطفال مرحلة تأسيسية تبنى عليها المراحل اللاحقة وتساهم بفعالية في قوة أو ضعف التعليم ومخرجاته، أصبح توفير التعليم المبكر لكل طفل وإلحاقه بسلم التعليم العام من أكثر الاتجاهات العالمية أهمية وانتشاراً، كما أن إهمال أو تأخير تنمية قدرات الطفل إلى بدايات متأخرة في حياته يعدّ أمراً مكلفاً للغاية يصعب معه التعويض. (Woodhead, 2009).

وهكذا فإن من هذا البعد الاقتصادي والأبعاد المجتمعية الأخرى التربوية، والثقافية والاجتماعية، والسياسية، والأمنية، ينطلق أغلب المهتمين بقضايا الطفل والطفولة في إيمانهم بأهمية التربي الموجهة للطفل في سنوات عمره الأولى، بل يعتقدون أن ذلك حق للطفل أياً كان جنسه ولونه وانتماءاته إدراكاً منهم لضرورة ذلك لحاضره ومستقبله، بل وحق للمجتمع الذي يرسم ذلك الطفل ملامح مستقبله، مما يتطلب من الأفراد والمؤسسات ذات العلاقة أن يتحملوا مسؤولياتهم تجاه ضمان حصوله على ذلك الحق على أن تتم تلك التربية الموجهة من خلال الالتحاق بمؤسسات تربوية متخصصة كرياض الأطفال.

#### رياض الأطفال في خطط التنمية السعودية:

كان من أهم أهداف الدراسة الحالية رصد وتحليل الجهود التي بذلت في التوسع في رياض الأطفال، والوقوف على حجم الاهتمام برياض الأطفال وتطوره في كل خطط التنمية في السعودية منذ الخطة الأولى وحتى الأخيرة (التاسعة)، والجزء التالي يقدم تصوراً عن التطورات التي مرت بها رياض الأطفال في تلك الخطط.

#### خطة التنمية الأولى (1970 - 1975) والثانية (1975 - 1980)؛

لم ترد أي إشارة صريحة لرياض الأطفال في خطة التنمية الأولى، حيث كانت بداية الاهتمام بهذه المرحلة في خطة التنمية الثانية للدولة (1395 - 1400هـ) (1975 - 1980) والتي كان أحد أهدافها تعديل البرنامج القائم آنذاك لتحديد أفضل الوسائل فيما يتعلق باستمراره وتوسيعه ورعايته، حيث أوصت الخطة بإجراء دراسة في عام 1396/ 1395هـ لنظام رياض الأطفال، على أن تقدم التوصيات الخاصة بالإجراءات الواجب اتخاذها عام 1397/ 1398هـ (وزارة التخطيط، (1975-1980م).

#### خطة التنمية الثالثة (1980 - 1985) وخطة التنمية الرابعة (1985 - 1990)؛

كل ما ذكر عن رياض الأطفال في خطة التنمية الثالثة كان إشارة ضمنية في إحصاءات خطة التنمية الثالثة عند تحليل الوضع الراهن، بينما لم يرد أي ذكر لها في خطة التنمية الرابعة.

#### خطة التنمية الخامسة (1990 - 1995)؛

على الرغم مما أشارت إليه خطة التنمية الخامسة من أن هناك توسعاً في برامج رياض الأطفال شهدتها الخطة الرابعة، فإن الخطة الخامسة كانت هي بداية الاهتمام الحقيقي بمرحلة رياض الأطفال، حيث وضعت ولأول مرة ضمن القضايا الأساسية، وأفرد لها عنوان

مستقل (التعليم لما قبل المرحلة الابتدائية) كما أكدت الخطة على ضرورة التوسع في برامج رياض الأطفال من القطاع الحكومي والخاص لما له من أثر على مستوى تحصيل الطلاب في بداية المرحلة الابتدائية، وهو ما أثبتته العديد من الدراسات التربوية.

#### خطة التنمية السادسة (1995 - 2000):

لقد كان "التعليم ما قبل المرحلة الابتدائية" من أبرز القضايا التي ناقشتها خطة التنمية السادسة عند تحليلها لبيانات الوضع الراهن، إذ أكدت الخطة أهمية هذه المرحلة لتهيئة الطفل لدوره في الحياة المدرسية حيث تخرجه من التنشئة المركزية داخل أسرته إلى آفاق أرحب، ولأثر هذه المرحلة على مستوى تحصيله عند الالتحاق بالصف الأول الابتدائي.

وكان من السياسات التي تضمنتها الخطة ضرورة الاستمرار في التوسع في برامج التعليم ما قبل المرحلة الابتدائية عن طريق تشجيع القطاع الخاص على المشاركة في ذلك، إضافة إلى إلحاق فصول الحضانه ورياض الأطفال بالمدارس.

#### خطة التنمية السابعة (2000 - 2005):

نصت خطة التنمية السابعة في تحليلها للوضع الراهن على أن عدد الملتحقين بمرحلة الحضانه ورياض الأطفال ما زال محدوداً على رغم أهمية هذه المرحلة للتهيئة المبكرة للطفل وتعويدته على الجو المدرسي، وأشارت الخطة إلى ضرورة تكثيف برامج توعية المواطنين بأهمية هذه المرحلة لأطفالهم، وتشجيع القطاع الخاص بالإسهام في هذا المجال. وكما هو الحال في خطة التنمية السادسة كان التوسع في برامج التعليم لمرحلة الحضانه ورياض الأطفال، وتشجيع القطاع الخاص للإسهام في افتتاح دور للحضانه والتوسع فيها من أبرز السياسات المتعلقة بهذا الجانب.

#### خطة التنمية الثامنة (2005 - 2010):

أما خطة التنمية الثامنة في تحليلها للوضع الراهن فقد أشارت إلى الدور المهم والمتنامي الذي يؤديه القطاع الخاص في توفير الفرص لرياض الأطفال، والذي شهدته الخطة السابعة، إذ بلغت نسبة طلاب التعليم العام بمراحله كلها في عام 1423 / 1424 هـ في المدارس الأهلية (7.5%) من إجمالي عددهم بالمملكة كانت نسبة رياض الأطفال (47.6) والموضحة في الجدول رقم (1). كما أشارت إلى عدد من الإجراءات في تطوير أجهزة التعليم كان نصيب رياض الأطفال منها اعتماد مرحلة رياض الأطفال كمرحلة مستقلة بمبانيها وفصولها عن مراحل التعليم الأخرى، وذلك بناء على الأمر السامي رقم (7 / ب / 5388) وتاريخ 1423/3/3 هـ (2002).

#### جدول (1) توزيع عدد الطلاب في مرحلة رياض الأطفال في القطاعين الحكومي والأهلي

النسبة	الإجمالي (ألف)	عدد الطلاب في مرحلة رياض الأطفال (ألف)	القطاع
52.4	94.3	49.4	القطاع الحكومي
47.6		44.9	القطاع الخاص

بتصرف من خطة التنمية الثامنة.

لقد كانت معدلات الالتحاق برياض الأطفال أحد أهم التحديات التي نصت عليها خطة التنمية الثامنة التي أشارت إلى أنه ينبغي لمعالجة هذه القضية العمل في اتجاهين:

- توفير مدارس رياض الأطفال في جميع المناطق والمحافظات والمراكز.
- وتكثيف برامج التوعية والإرشاد الأسري بأهمية الانخراط في هذه المرحلة.

وفي ضوء التحديات التي تواجه التعليم في توفير الطاقة الاستيعابية للأفواج المتوقع التحاقها خاصة في مرحلة رياض الأطفال أشارت الخطة الثامنة إلى أنه على الرغم من تنامي دور القطاع الخاص فإن هذا الدور لا يزال دون المستوى المأمول، حيث أكدت أنه ينبغي أن يقوم بدور أكبر في هذا المجال، كما هو الحال في العديد من الدول المتقدمة والنامية.

وأكدت الخطة على التنسيق مع وزارة الشؤون الاجتماعية لتكثيف برامج توعية الأسرة وإرشادها في شؤون الأمومة والطفولة والتعليم المبكر، وكان من أهم أهدافها استيعاب ما نسبته (20%) من الفئة العمرية (4 - 6) سنوات في مرحلة رياض الأطفال.

#### خطة التنمية التاسعة (2010 - 2014):

بنظرة تحليلية لخطة التنمية التاسعة يتبين بوضوح تزايد الاهتمام بالتوسع في رياض الأطفال، يظهر ذلك بدءاً بتحليل الوضع الراهن وانتهاء بالسياسات والأهداف، وربما يعود ذلك إلى التوجيه الصريح من القيادات العليا في الدولة للقائمين على هذه المرحلة، حيث، وكما أشارت الخطة، قضى التوجيه السامي رقم (7/ب / 5388) وتاريخ 23/3/1423هـ (2002) لوزارة التربية والتعليم بوضع خطة وبرنامج زمني يعتمد في خطة التنمية للدولة، يهدف إلى التوسع التدريجي في إنشاء رياض الأطفال في عموم أنحاء المملكة مع الاستفادة من القطاع الخاص (التعليم الأهلي) في تحقيق هذا الهدف كما نص التوجيه السامي على أهمية بناء مناهج تربوية فاعلة لرياض الأطفال.

وشهدت الخطة الثامنة أيضاً صدور قرار مجلس الوزراء بشأن زيادة فرص عمل المرأة في المجالات التي تناسبها في الأجهزة الحكومية، والذي تضمن التأكيد على الإسراع في جعل رياض الأطفال جزءاً لا يتجزأ من مسار التعليم، وقصر التوظيف فيه على العناصر النسائية. كان من أهم نتائجه هذا الاهتمام الملحوظ، وكما أشارت خطة التنمية التاسعة ارتفاع عدد الأطفال الملتحقين برياض الأطفال من 96.1 ألف طفل في عام (2004) إلى 103.1 ألف طفل في عام (2008)، وبمعدل نمو سنوي متوسط (1.8) والذي يوضحه جدول رقم (2):

جدول (2) التطور الفعلي في مرحلة رياض الأطفال التي شهدته خطة التنمية الثامنة (حتى العام الرابع)

معدل النمو السنوي المتوسط (%)	(2008)	(2004)	
1.3	1472	1396	رياض الأطفال
4.5	6568	5514	فصول
1.8	103125	96073	الأطفال المقيدون
0.3	10184	10049	معلمات

المصدر: وزارة الاقتصاد والتخطيط.

لقد ظلت الرعاية التربوية للطفولة المبكرة من أبرز القضايا والتحديات التي نصت عليها الخطة التاسعة، حيث أشارت إلى الاهتمام العالمي المتنامي بتطوير الرعاية للطفولة المبكرة وتوسيعها والتي تهدف إلى تعزيز رفاهية الأطفال في سنوات أعمارهم المبكرة، وترجمته إلى برامج تعنى بتطوير مختلف الجوانب في حياتهم.

وعلى الرغم مما أولته المملكة من اهتمام، خاصة فيما يتعلق بالجوانب الصحية والتعليمية إلا أنه وكما أشارت الخطة، فإن هناك جانباً يتعلق بالرعاية التربوية للطفولة المبكرة لا يزال بحاجة إلى دعم فنسبة الأطفال السعوديين الملتحقين برياض الأطفال إلى الفئة العمرية المماثلة من السكان لا تزال 10% تقريباً بينما المعدل العام للدول العربية في حدود 18%. ولا يزال العديد من رياض الأطفال الحكومية ملحقة بالمدارس الابتدائية، مما يؤدي إلى ضعف الإمكانيات الاستيعابية للأطفال. ولعل التحدي الأكبر هنا هو ما أشارت إليه الخطة من ازدواجية المشكلة، فمن جهة هناك ضعف في الطلب، وفي الوقت نفسه ضعف في إمكانيات توسيع الطلب واستيعابه، مما يتطلب مساعي استثنائية لمعالجة هذه الإشكاليات.

وقد أوصت الخطة بتغيير النظرة السائدة حول رياض الأطفال لكونها استثماراً له مردود اقتصادي واجتماعي على المدى البعيد. كما أكدت ضرورة أن تشكل رياض الأطفال الأساس في البرامج التي تقدمه الدولة لتنمية المهارات المعرفية واللغوية للأطفال الصغار (دون السن المدرسي)، وتعزيزها بحيث تكمل رياض الأطفال الرعاية التي يتلقاها الأطفال في المنزل بشكل مبرمج وعلمي. وأوضحت الخطة أن تنفيذ برنامج رائد لتوفير فرص إضافية لالتحاق الأطفال برياض الأطفال يتطلب الآتي:

- مخصصات مالية كافية لغرض توفير المباني والأجهزة لتكامل العملية التربوية.
- توفير الطاقات التعليمية المؤهلة والمدربة.
- توفير المناهج التربوية الخاصة بالمرحلة.
- أن يكون هناك دور فاعل للقطاع الخاص والجمعيات الخيرية في تحقيق هذا التوسع، ووضوح كاف لآليات الدعم والتحفيز من قبل الدولة لتفعيل هذه المشاركة.

لقد كان من أبرز ما نصت عليه خطة التنمية التاسعة الرعاية التربوية للطفولة المبكرة، وتهيئة الأطفال للدخول إلى التعليم العام، وتوفير الفرص وتحسين معدلات رياض الأطفال، وتعزيز دور التعليم الأهلي، حيث هدفت خطة التنمية التاسعة إلى التوسع في رياض الأطفال لضمان استيعاب (16%) من العمر المماثل في رياض الأطفال قبل نهاية سنوات الخطة التاسعة، وكما أشارت الخطة فإنه يتطلب الآتي:

- مباني منفصلة لرياض الأطفال عن مدارس المرحلة الابتدائية.
- توفير التدريب لجميع معلمات رياض الأطفال وإدارياته.
- تطوير حزمة من الآليات لتحفيز وتشجيع التوسع في رياض الأطفال الأهلية.

## أهم ما تم استخلاصه من تحليل خطط التنمية:

النظرة التحليلية المتعمقة لخطط التنمية تكشف بوضوح عن تباين فيها من حيث حجم الاهتمام برياض الأطفال. وإجمالاً يمكن القول إن خطط التنمية السبعة الأولى لم تأخذ فيها مرحلة رياض الأطفال حقها من الاهتمام؛ إذ نجد أن اثنتين منها (الأولى والرابعة) قد خلت تماماً من أي ذكر لرياض الأطفال، وكل ما ورد في الخطة الثانية أنه كان من أهدافها تعديل البرنامج القائم آنذاك لتحديد أفضل الوسائل فيما يتعلق باستمراره وتوسيعه ورعايته، حيث أوصت بإجراء دراسة لنظام رياض الأطفال على أن تقدم التوصيات الخاصة بالإجراءات الواجب اتخاذها عام 1397 / 98هـ ومع ذلك لم يرد في الخطة الثالثة سوى إشارة ضمنية لرياض الأطفال في الإحصاءات عند تحليلها للوضع الراهن.

ولم تكن مرحلة رياض الأطفال ضمن القضايا الأساسية قبل الخطة الخامسة، والتي اشتركت معها الخطة السادسة والسابعة في التأكيد على ضرورة التوسع في برامج رياض الأطفال من القطاع الحكومي والخاص بينما انفردت الخطة السابعة بضرورة تكثيف برامج توعية المواطنين بأهمية هذه المرحلة لأطفالهم، كما شهدت الخطة السابعة اعتماد مرحلة رياض الأطفال كمرحلة مستقلة بمبانيها وفصولها عن مراحل التعليم الأخرى.

لقد بات واضحاً تضاعف الاهتمام في الخطتين الأخيرتين (الثامنة والتاسعة) في الكم والكيف يتزامن ذلك مع تزايد الضغوط والمراجعات الدورية التي نتجت عن المعاهدات الدولية والإقليمية والعربية المهتمة بحقوق الطفل، والتي التزمت بها معظم الدول. كما رأينا التركيز في الخطتين على أن تكون الأهداف أكثر تحديداً كرفع معدلات الالتحاق واعتباره من أهم التحديات وتحديد استيعاب ما نسبته (20%) من الفئة العمرية (4 - 6) سنوات في مرحلة رياض الأطفال كأحد أهم أهداف الخطة الثامنة. كما كان هناك اقتراح للإجراءات العملية لتحقيقه عن طريق توفير المدارس، وتكثيف التوعية، والتنسيق في ذلك مع وزارة الشؤون الاجتماعية.

أما الخطة التاسعة فقد تناولت المرحلة بشيء من التفصيل، حيث بدأ فيها الحديث عن وضع خطة وبرنامج زمني يعتمد في خطة التنمية للدولة والحاجة إلى تنفيذ برنامج رائد لتوفير فرص إضافية لالتحاق الأطفال برياض الأطفال حددت متطلباته بشيء من الشمول؛ إذ أكدت على ضرورة توفير الميزانيات اللازمة والمناهج التربوية والكوادر المدربة، كما أكدت على الشراكة الفاعلة بين الدولة لقطاع الخاص والجمعيات الخيرية في تحقيق هذا التوسع.

والملفت للأمر أن خطة التنمية التاسعة حددت هدفها في التوسع في رياض الأطفال ليضمن استيعاب (16%) من العمر المماثل في رياض الأطفال قبل نهاية سنوات الخطة في حين كان هدف الخطة التي سبقتها (الثامنة) استيعاب ما نسبته (20%) من الفئة العمرية (4 - 6) سنوات، وهو ما يعبر عن مشكلة حقيقية تستحق الاهتمام؛ إذ إن هذا التراجع يأتي في وقت نحتاج فيه للسير قدماً إلى الأمام، ورفع سقف الطموحات، مما يتطلب دراسة متعمقة لمعرفة أسباب ذلك التراجع وظروفه.



## الدراسات السابقة:

لم تحظ مرحلة رياض الأطفال بما تستحق من الاهتمام في الدراسات والبحوث؛ إذ ظلت الجهود متواضعة خاصة على المستوى الإقليمي والمحلي. وفي الجزء التالي من الدراسة نستعرض بعضاً من الدراسات التي اهتمت برياض الأطفال وفقاً لتسلسلها الزمني:

هدفت دراسة (السيد، 1409هـ) إلى تحديد المشكلات التي تواجه رياض الأطفال الحكومية التابعة للرئاسة العامة لتعليم البنات بمدينة الرياض، وطرح المقترحات المناسبة لعلاج هذه المشكلات. واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي باستخدام استبانة للمعلمات وأخرى للمديرات، حيث توصلت إلى أن (92%) لا يحملن شهادة تربوية جامعية، كما يوجد قصور واضح كما وكيفا في الخامات والمواد التعليمية والوسائل التعليمية الضرورية لتعليم رياض الأطفال. وأثبتت الدراسة عدم كفاية المخصصات المالية بالروضة، ونوع الكتب المستخدمة، كما أظهرت عدم تعاون أولياء الأمور أو تفهمهم لمهمة الروضة. وأوصت الدراسة أن يكون التوسع المستقبلي لرياض الأطفال بناء على خطة شاملة، كما دعت إلى فصل مؤسسات رياض الأطفال عن المدارس فيما يتعلق بالجوانب المالية والإدارية والمكانية، بهدف توفير الدعم الكافي، وتحقيق البيئة التنظيمية النموذجية، وزيادة عدد المعلمات المؤهلات، وتأمين جميع الوسائل اللازمة لتعليم الأطفال.

أما دراسة (حماد، 1422هـ) فقد هدفت إلى التعرف على اتجاهات أعضاء هيئة التدريس في الكليات التربوية في المملكة العربية السعودية إزاء المنطلقات التربوية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية الكامنة خلف إلحاق رياض الأطفال بالسلم التعليمي العام.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، حيث استخدمت استبانة لأعضاء هيئة التدريس في الكليات التربوية توصلت من خلالها إلى أن اتجاهات أعضاء هيئة التدريس من الحاصلين أو الحاصلات على ماجستير أو دكتوراه تربوي أو غير تربوي، متشابهة نحو إلحاق مرحلة رياض الأطفال ضمن السلم التعليمي العام في السعودية. كما أن المنطلقات التربوية لإلحاق رياض الأطفال بالسلم التعليمي العام تحتل المركز الأول في الأهمية بالنسبة للمنطلقات الأخرى.

وفي دراسة تحليلية لسياسة التعليم في المملكة العربية السعودية أكدت المناقش (1427هـ) أن السياسات التعليمية في الدول المتقدمة تؤكد أهمية تعليم ما قبل المدرسة والاعتناء بالأطفال صغار السن من أجل تنمية شخصياتهم، حيث تصل نسبة الالتحاق في مرحلة رياض الأطفال في كثير من الدول المتقدمة مثل فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية إلى 100%.

وكشفت نتائج الدراسة إلى أنه وعلى رغم أن وثيقة سياسة التعليم في المملكة اهتمت بتعليم ما قبل المدرسة، ووضعت تسعة أهداف لهذه المرحلة، تتناسب مع متطلبات الطفولة، وتهتم بتنمية شخصية الطفل من جميع جوانبها، فإنها تظل غير كافية. واقترحت الدراسة النظر إلى مرحلة رياض الأطفال على أنها جزء من نظام التعليم العام فهي مرحلة تربوية هادفة لها فلسفتها التربوية وبرامجها التي لا تقل أهمية عن مراحل التعليم الأخرى. وأشارت الدراسة إلى افتقار الوثيقة إلى وجود بند يحث على زيادة الوعي الاجتماعي

بأهمية دور رياض الأطفال على رغم أن قلة الالتحاق بهذه المرحلة يعود إلى نظرة الكثيرين إليها كمرحلة ترفيهية أكثر من كونها تربوية.

هدفت دراسة العثمان (1427هـ) إلى التعرف على واقع تمويل رياض الأطفال الحكومية بمدينة الرياض، حيث اتبعت المنهج الوصفي التحليلي وطبقت الاستبانة على (327) عينة من (المشرفات، والمديرات، والمعلمات) في رياض الأطفال الحكومية بالرياض. وكان من أهم نتائج الدراسة ضعف التمويل الذي أرجعته إلى عدم وجود الوعي لدى صانعي القرار بأهمية رياض الأطفال، والندرة من الدراسات العلمية التي تهدف إلى التعرف على الاحتياجات الفعلية لعمليات رياض الأطفال الحكومية.

واقترحت الدراسة للتغلب على مشاكل تمويل رياض الأطفال الحكومية رفع مستوى الوعي لدى المسؤولين عن التعليم حول المشاكل الناجمة عن التمويل للفقراء لرياض الأطفال الحكومية، وتشجيع القطاع المصرفي السعودي والقطاع الخاص للمساهمة في تمويل رياض الأطفال الحكومية، كما اقترحت عدداً من التوصيات أهمها تحديد ميزانية مرحلة رياض الأطفال وفقاً لأسس علمية، من خلال دراسات لتكاليف التعليم، وتبسيط الضوء على أهمية رياض الأطفال لكل من المسؤولين ومنتخذي القرار وأولياء الأمور والمؤسسات الاجتماعية المختلفة..

اهتمت دراسة التويجري (2007) بواقع التعليم في الأقطار العربية وهدفت إلى تبسيط الضوء على التقدم الذي يتوجب على الأقطار العربية تحقيقه بتوافقية بين الحكومات والمجتمع المدني، والتي بدونها لن نحصل حتى على هامش في التاريخ القادم. واعترفت الدراسة بصعوبة الركون المطلق للأرقام المتاحة عن واقع التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة كونها تشترك فيها المؤسسات غير الرسمية في كثير من الأحيان، إلا أن ما عرضته تقارير اليونسكو من أرقام يشير إلى جانب مهم من حقيقة وواقع التعليم ما قبل الابتدائي في الدول العربية من حيث وجود فوارق بينها، كما أن أغلبها لم تصل مستويات معدل الالتحاق الكلي فيها إلى 30%.

ومن جانب آخر، هناك فوارق في الدولة الواحدة في نسب الالتحاق بين الريف والحضر، والذكور والإناث، والأغنياء والفقراء. كما أن من العوامل التي قد تسهم في استمرار تلك النسب المتدنية شعور الحكومات بأنها غير مضطرة للإنفاق على هذا المستوى من التعليم، كما هو الأمر بالنسبة للتعليم الابتدائي والثانوي، وتؤكد الدراسة على المتغيرات السياسية والاقتصادية باعتبارها أهم العوامل الأساسية ذات التأثير المباشر في اتجاهات هذه النسب. كما تؤكد على المشاركة الجادة لمؤسسات المجتمع المدني لخلق فرص مناسبة لمزيد من الالتحاق بالتعليم ما قبل الابتدائي.

هدفت دراسة العتيبي (2007) إلى التعرف على واقع التعليم ما قبل الابتدائي في دول الخليج العربي واحتياجاته المستقبلية، واعتمد فيها الباحث على زيارات ميدانية لعينة عشوائية من مؤسسات مرحلة ما قبل التعليم الابتدائي ومقابلات شبه مقننة مع المسؤولين التربويين، بالإضافة إلى استبانة العوامل في مرحلة ما قبل التعليم الابتدائي. أظهرت الدراسة أن نسب التحاق الأطفال في دول الخليج متدنية، بل في بعض الدول الخليجية

أقل من بعض الدول العربية كمصر والأردن، والتي تبلغ نسب الالتحاق بها (18%، 20%) على التوالي، كما أن دول الخليج العربية تتفاوت في معدلات الانتساب في عام 1994م إذ بلغت كالتالي: الإمارات 7%؛ البحرين 26%؛ السعودية 9%؛ عمان 4%؛ قطر 3%؛ وإن كانت تتفوق في الكويت 43%.

وأكدت الدراسة أن من أهم العقبات الجوهرية التي تعترض تطوير التعليم ما قبل الابتدائي في دول الخليج العربية بصفة عامة، عدم توافر المبنى المدرسي الملائم والافتقار إلى الكوادر المتخصصة في الروضات الأهلية، بالإضافة إلى عدم توفر المواصلات، والنقص في الصالات والملاعب والتجهيزات التعليمية. ومن أهم العقبات التي كشفت عنها الدراسة عدم وجود ميزانية خاصة بهذه المرحلة، مما يجعلها عاجزة عن تأمين مستلزماتها ووسائلها التعليمية. وأوصت الدراسة بوضع خطة إستراتيجية من حيث التوسع في برامج رياض الأطفال، وتقديم هذه الخدمة في المدن والأرياف واستقطاب القطاع الخاص والجمعيات الخيرية في المساهمة في ذلك، كما أوصت باستقلالية مرحلة التعليم ما قبل الابتدائي، واعتبارها مرحلة أساسية ضمن السلم التعليمي.

أجرت منظمة COFY (Community Organizing and Family Issues) بشيكاغو (2009) دراسة واسعة واسعة من خلال مجموعة من الآباء استغرقت قرابة السنتين كان الهدف منها الحد من العوائق التي تحول بين الأطفال من ذوي الدخل المتوسط والمنخفض وبين التحاقهم لبرامج التعليم المبكر في شيكاغو. من أجل ذلك أجريت مقابلات مع أكثر من خمسة آلاف من الآباء والمسؤولين عن رعاية الأطفال في الأسر المتنوعين عرقياً في أحياء شيكاغو للكشف عن سبب ضعف المشاركة أطفالهم في هذا النوع من التعليم.

أظهرت النتائج أن نسبة و صفت بالمروحة من أولئك الأطفال لم يلتحقوا في أي برنامج نظامي في التعليم المبكر، حيث تراوحت بين 40 - 64%. واكتشفت الدراسة أن هناك حواجز خفية من بينها: افتقار عملية التسجيل إلى الوضوح، حيث وصفها الآباء بالمتاهة فهي مربكة ومحبطة لهم في ذات الوقت، عوائق تتعلق بالمواصلات، تعارض مواعيد الروضات مع مواعيد عمل الآباء، افتقار الآباء للوعي بأهمية رياض الأطفال، وافتقارهم للخيارات المتاحة أمامهم، كما أن بعض الآباء يشعرون بأن أطفالهم غير مستعدين لذلك لصغر سنهم، وبعض الأسر تبدي قلقها من الخسائر المحتملة لدعم الدولة المقدم للأطفال، كما أن تكلفة الذهاب إلى مؤسسات التعليم المبكر تظل أحد أكبر العقبات، إضافة إلى أن عدد تلك المؤسسات في بعض الأحياء غير كافية.

واقترحت الدراسة توفير رياض الأطفال في الأماكن التي تحتاج لذلك، وتبسيط إجراءات التسجيل والحد من التكاليف التي قد ترهق الأسر منخفضة الدخل. كما أكدت على ضرورة نشر الوعي بأهمية رياض الأطفال عن طريق الحملات الإعلامية المنظمة في وسائل الإعلام المتاحة وفي الأماكن العامة كالحافلات ومحطات النقل العام، بحيث تتضمن معلومات واضحة ومحددة عن البرامج وكيفية ومكان التسجيل، وعن طريق الزيارات المنزلية الممولة لتثقيف الآباء ورفع مستوى الوعي لهم، إضافة إلى التوعية الشعبية من خلال الآباء الآخرين والجيران والزعماء.

أجريت في سلوفينيا دراسة (Skalar, 2010) حول التعليم المبكر في مرحلة الطفولة،

حيث أكدت أهميته حتى إن بعض الخبراء والمؤسسات غير الرسمية ترى مجانية وإلزامية هذا النوع من التعليم باعتباره الوسيلة الأهم لتطوير مستوى التعليم العام. وأشارت الدراسة إلى أنه أصبح معروفاً، وعلى نطاق واسع أن أكبر المشاكل التي تواجهها دولة سلوفينيا هو تدني نسب التحاق الأطفال الرومانيين للتعليم ما قبل المدرسي. وأمحت الدراسة إلى أنه وعلى رغم الجهود الكبيرة التي تبذلها الدولة للتغلب على العوائق التي تقف أمام التحاق الأطفال برياض الأطفال، إلا أنها قد تكون في الاتجاه الخاطئ، إذ إن أهم المعوقات هم آباء أولئك الأطفال، فهم يفتقدون الوعي بأهمية ذلك لأبنائهم، فبعض الأمهات ينظرن إلى التعليم ما قبل المدرسي كمراكز إيواء لا كمؤسسات تربوية، وبعضهم يخشى على تأثير ذلك على ثقافة أبنائهم. كما أن من تلك المعوقات التكلفة الاقتصادية حيث تشكل المواصلات ومطالب التعليم المبكر عبئاً عليها، وأخيراً تظل اللغة السلوفانية تشكل عائقاً أمام الأطفال الرومان. وأوصت الدراسة بنشر التوعية بأهمية مرحلة رياض الأطفال في أوساط الآباء الرومانيين، ومن أجل التغلب على عامل اللغة أكدت على ضرورة وجود مساعدة رومانية في كل فصل يوجد فيه الأطفال الرومانيون.

وتلخيصاً لما سبق فإن هذه الدراسات في مجملها تؤكد على أهمية مرحلة رياض الأطفال للفرد والمجتمع وتوصي بالتعامل معها كمرحلة مستقلة بذاتها إدارياً ومالياً وإدراجها في السلم الأساسي للتعليم. كما تكشف عن تدني مستوى الالتحاق برياض الأطفال بصفة عامة ولذوي الدخل المتوسط والمنخفض بصفة خاصة، مما يشكل تحدياً لكثير من الدول والحكومات. وترجع ذلك الانخفاض في مستوى الالتحاق برياض الأطفال إلى عدد من المعوقات أهمها الافتقار إلى الوعي على المستوى الرسمي والشعبي وإلى الخطط الواضحة. كما أن قلة الإمكانيات ظلت من أبرز المعوقات التي تواجه التوسع في رياض الأطفال، وأوصت أغلب الدراسات بضرورة تنظيم شراكة فاعلة مع القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني.

إجراءات الدراسة الميدانية:

المرحلة الأولى:

استخدم في هذه المرحلة أسلوب مقابلة جماعات التركيز (Focus Group interviews) إذ تعد وسيلة فعّالة للحصول على تصورات وردود أفعال مجموعة صغيرة من الأفراد بين 6 - 12 فرداً حول قضية معينة (Krueger, 1998). وحددت المحاور في ضوء مراجعة أدبيات البحث والنتائج الأولية لتحليل الاستبانات لأولياء أمور طالبات الصف الأول الابتدائي حيث تضمنت بطاقة مقابلة جماعة التركيز المحاور الموضحة في جدول رقم (3):

جدول (3) المحاور التي تضمنتها بطاقة مقابلات جماعات التركيز

م	المحاور
1	فرص التحاق الأطفال بمرحلة رياض الأطفال
2	وعي المجتمع بأهمية رياض الأطفال
3	العوامل المشجعة على التحاق الأطفال برياض الأطفال
4	الأسباب الرئيسية وراء عزوف بعض الأسر عن التحاق الأطفال برياض الأطفال

اختيرت عينة ملائمة ضمت مجموعة من معلمات ومديرات ومشرفات في رياض الأطفال، حيث أجريت مقابلتان لجماعات التركيز الذين بلغ عددهم في الأولى (7)، وفي الثانية (8)، وقد كان واضحاً لأفراد العينة الهدف من البحث بشكل عام، والمقابلة بشكل خاص.

#### المرحلة الثانية:

استكمالاً للمرحلة الأولى صممت الاستبانة في ضوء التحليل الأولي لمقابليتي جماعات التركيز، حيث هدفت إلى الكشف عن وعي أفراد المجتمع بأهمية رياض الأطفال، والدوافع والمبررات التي كانت وراء إلحاق أو عدم إلحاق أطفالهم برياض الأطفال.

#### مجتمع الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من جميع أولياء أمور طالبات الصف الأول الابتدائي في محافظة الخرج والدلم والمراكز التابعة لهما، والبالغ عددهم (3026) طالبة وفقاً لإحصائيات وزارة التربية في العام الدراسي 1431 - 1432هـ (وزارة التربية والتعليم، 1432هـ)، حيث تجمع هذه المرحلة الأطفال الذين تم التحاقهم برياض الأطفال، والذين لم يتم التحاقهم بها.

#### عينة الدراسة:

تكونت عينة الدراسة من (650) ولي أمر، تمثل 20.5% من المجتمع الأصلي للدراسة، حيث تم الاتفاق مع إدارة التعليم على أن توزع الاستمارات بطريقة عشوائية طبقية على المدارس عن طريق المشرفات التربويات، ومن ثم ترسل لأولياء الأمور عن طريق بناتهم (طالبات الصف الأول الابتدائي)، حيث أرسلت (540) استمارة تمثل نسبة 83% للمدن و(110) استمارة تمثل 17% للمراكز لتتناسب تلك الأرقام مع نسبة التوزيع السكاني بحسب موقعهم الجغرافي في المدن (السيح والدلم) والمراكز التابعة لهما (الضبيعة، الهياثم، البرة، المنيفية، النايفة، الثليماء، التوضحية، الشديدة، الرفايح). والجدول رقم (4) يوضح توزيع أفراد مجتمع الدراسة:

جدول (4) توزيع استمارات الاستبيان والعائد منها وفقاً لعدد السكان والتوزيع الجغرافي لهم

المتبقي	التالف	العائد	الفاقد	العدد المرسل	%	العدد	المنطقة
306	77	383	157	540	83	268458	سكان السيح والدلم
99	7	106	4	110	17	54936	سكان المراكز
405	84	489	161	650	100	323394	مجموع سكان المحافظة

#### أداة الدراسة (الاستبانة):

تضمنت الاستبانة البيانات العامة لأفراد العينة، وأربعة محاور أخرى كما حددت العناصر أو العبارات التي تكفي للكشف عن الجوانب المختلفة لكل محور وفقاً للجدول رقم (5):

جدول (5) توزيع فقرات الاستبانة على المحاور وفقاً لمن الحقوق/ لم يلحقوا أطفالهم برياض الأطفال

م	المحور	عدد الفقرات
1	البيانات العامة	5
2	قضايا عامة متعلقة بوعي المجتمع بأهمية رياض الأطفال	5
4	الأسباب الرئيسية التي شجعت على إلحاق الأطفال برياض الأطفال	9
5	الأسباب الرئيسية وراء عزوف البعض عن إلحاق الأطفال برياض الأطفال	12

صدق الاستبانة وثباتها:

وقد عرضت الاستبانة في صورتها الأولية على مجموعة من المحكمين المتخصصين في المجال التربوي للتأكد من صدقها ومدى ملاءمتها لتحقيق الهدف منها، ثم تم عمل التعديل اللازم في بنود الاستبانة. كما تم التحقق من صدق الاستبانة من خلال الصدق التمييزي بالاعتماد على المقارنات الطرفية بين ذوى الدرجات المنخفضة والمرتفعة (انظر الجدول رقم 6 و7):

جدول (6) الفروق بين مرتفعي الدرجات ومنخفضي الدرجات في مكونات الاستبانة (أولياء أمور الأطفال الملتحقين برياض الأطفال، العدد = 155)

مستوى الدلالة	قيمة ت	درجة الحرية	مرتفعي الدرجة			منخفضي الدرجة			
			الانحراف المعياري	المتوسط	العدد	الانحراف المعياري	المتوسط	العدد	
0.001	7.61	83	0.55	12.08	36	0.52	11.18	49	قضايا
0.001	12.15	83	0.81	9.83	36	0.79	7.69	49	وعي
0.001	4.89	83	0.45	11.72	36	1.17	10.71	49	إمكانيات

جدول (7) الفروق بين مرتفعي الدرجات ومنخفضي الدرجات في مكونات الاستبانة (أولياء أمور الأطفال غير الملتحقين برياض الأطفال، العدد = 250)

مستوى الدلالة	قيمة ت	درجة الحرية	مرتفعي الدرجة			منخفضي الدرجة			
			الانحراف المعياري	المتوسط	العدد	الانحراف المعياري	المتوسط	العدد	
0.001	6.78	103	0.599	11.87	57	0.84	10.92	48	قضايا
0.001	14.03	103	0.87	14.74	57	1.32	11.71	48	وعي
0.001	8.34	103	0.59	9.07	57	1.05	7.71	48	إمكانيات

تم احتساب معامل ثبات الاستبانة بالاعتماد على معادلة «ألفا كرونباخ» لتحديد مدى تجانس استجابة المفحوص على مفردات الاستبانة، بلغ معامل ألفا 0.294 للملتحقين، و0.262 لغير الملتحقين. كما تم التحقق من ثبات الاستبانة بحساب الاتساق الداخلي (انظر جدول رقم 8 و9):

جدول (8) نتائج معاملات ارتباط البنود الفرعية بالأبعاد لعينة أولياء أمور الأطفال الملتحقين برياض الأطفال

م الارتباط	بنود القضايا
0.192	السبب الرئيسي لإلحاق الأسر أطفالهم في رياض الأطفال هو تعليمهم القراءة والكتابة والحساب
0.642	السبب الرئيسي لإلحاق الأسر أطفالهم في رياض الأطفال هو لإيوائهم فترة غياب الوالدين عن المنزل
0.000	السبب الرئيسي لإلحاق الأسر أطفالهم في رياض الأطفال هو تهيئتهم للمدرسة
0.325	الالتحاق برياض الأطفال حق لكل طفل ينبغي ألا يحرم منه
0.648	يمكن للبيت أن يقوم بمهمة رياض الأطفال
م الارتباط	بنود الوعي
0.000	لاكتساب الطفلة المهارات اللازمة في هذه المرحلة العمرية
0.660	خروج الأم للعمل صباحا
0.705	عدم وجود أشخاص في المنزل يمكنهم الاعتناء بها
0.607	التقليل من الأعباء التي تواجه الأم في المنزل
0.373	للتحاق أقرانها أو صديقاتها في الروضة
م الارتباط	بنود الإمكانيات
0.675	توفر المواصلات
0.787	لقرب روضة الأطفال من المنزل
0.755	لانخفاض تكاليف الروضة
0.201	لمستوى الروضات المتميز

جدول (9) نتائج معاملات ارتباط البنود الفرعية بالأبعاد لعينة أولياء أمور الأطفال غير الملتحقين برياض الأطفال

م الارتباط	بنود القضايا
0.459	السبب الرئيسي لإلحاق الأسر أطفالهم في رياض الأطفال هو تعليمهم القراءة والكتابة والحساب
0.63	السبب الرئيسي لإلحاق الأسر أطفالهم في رياض الأطفال هو لإيوائهم فترة غياب الوالدين عن المنزل
0.329	السبب الرئيسي لإلحاق الأسر أطفالهم في رياض الأطفال هو تهيئتهم للمدرسة
0.629	الالتحاق برياض الأطفال حق لكل طفل ينبغي ألا يحرم منه
0.429	يمكن للبيت أن يقوم بمهمة رياض الأطفال
م الارتباط	بنود الوعي
0.356	وجود الأم في البيت أو بعض الأقارب الذين يمكنهم الاعتناء بها
0.315	وجود مربية (العاملة المنزلية) تعتني بالطفلة
0.318	لكي لا تصاب بالملل من الدراسة عند دخولها المرحلة الابتدائية
0.158	عدم حاجة الطفلة للالتحاق بالروضة
0.527	يمكن للطفلة اكتساب المهارات اللازمة عند التحاقها بالمرحلة الابتدائية
0.397	التحاق الطفل برياض الأطفال غير مؤثر في نجاحه في المرحلة الابتدائية
0.370	لعدم القناعة برياض الأطفال
م الارتباط	بنود الإمكانيات
0.534	قلة رياض الأطفال الحكومية
0.031	لبعد روضة الأطفال عن المنزل وصعوبة توفير المواصلات
0.556	ارتفاع تكاليف الروضة
0.029-	كثرة الأعباء المالية الأخرى
0.187	قلة الروضات المتميزة

وتشير نتائج الجدولين السابقين (8) و(9) إلى ارتفاع قيم معاملات ارتباط دلالتها بين أغلب بنود الاستبانة والأبعاد المكونة لها مما يعد مؤشر على ثبات المقياس.

#### الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة:

تمت معالجة البيانات المستخلصة من الاستبانة باستخدام برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، حيث تم استخدام معامل ألفا كرونباخ لحساب ثبات الأداة، والتكرارات والنسب المئوية؛ لمعرفة خصائص عينة الدراسة وعلاقتها بقرار الأسر في إلحاق أو عدم إلحاق أطفالهم برياض الأطفال، والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية واختبار (T-test) وذلك لمعرفة الفروق بين الذين الحقوا والذين لم يلقوا في بعض القضايا العامة المتعلقة بأهمية رياض الأطفال، كما استخدمت المتوسطات الحسابية لمعرفة العوامل الأكثر تأثيراً في قرار الأسر في إلحاق أو عدم إلحاق أطفالهم برياض الأطفال.

#### تحليل ومناقشة نتائج الدراسة:

اهتمت الدراسة الحالية بالإجابة عن السؤال الرئيسي الآتي:  
ما المعوقات التي تقف أمام حصول الطفل السعودي على حقه في الالتحاق برياض الأطفال؟  
ولتحقيق ذلك كان لابد من الإجابة عن الأسئلة الفرعية له والموضحة في الآتي:

#### أولاً - النتائج المستخلصة من تحليل خطط التنمية:

لم تأخذ مرحلة رياض الأطفال حقتها من الاهتمام في خطط التنمية الستة الأولى، ولم تكن ضمن القضايا الأساسية قبل الخطة الخامسة، كما أن تلك الخطط لم تتجاوز التأكيد على ضرورة التوسع في برامج رياض الأطفال من القطاع الحكومي والخاص وتكثيف برامج توعية المواطنين بأهمية هذه المرحلة لأطفالهم. ولعل بداية الاهتمام الفاعل كان في الخطة السابعة التي شهدت اعتماد مرحلة رياض الأطفال كمرحلة مستقلة بمبانيها وفصولها عن مراحل التعليم الأخرى. وتضاعف الاهتمام في الخطتين الأخيرتين (الثامنة والتاسعة) في الكم والكيف، حيث أصبحت الأهداف أكثر تحديداً كرفع معدلات الالتحاق، ووضع خطة وبرنامج زمني، كما أكدت على ضرورة توفير الميزانيات اللازمة والمناهج التربوية والكوادر المدربة وعلى الشراكة الفاعلة بين الدولة لقطاع الخاص والجمعيات الخيرية في تحقيق هذا التوسع.

ومن المفارقات التي خرجت بها نتائج تحليل خطط التنمية أن الهدف الذي حددته خطة التنمية التاسعة في التوسع في رياض الأطفال كان استيعاب (16%) من العمر المماثل في رياض الأطفال قبل نهاية سنوات الخطة، بينما كان هدف الخطة الثامنة استيعاب (20%) من الفئة العمرية نفسها في الوقت الذي يتطلع المجتمع إلى تعميم هذا النوع من التعليم مما يتطلب دراسة متعمقة لمعرفة أسباب ذلك التراجع وظروفه.



## ثانياً - النتائج المستخلصة من تحليل مقابلات جماعات التركيز:

أظهرت النتائج المستخلصة من مقابلات جماعات التركيز التي أجريت مع معلمات ومشرفات رياض الأطفال أن هناك شرائح من الأسر تدرك أهمية رياض الأطفال لأبنائهم، وتلاحظ الدور الذي يلعبه رياض الأطفال في تطوير شخصية الطفل، بل وتعديل للسلوك غير المرغوب فيه كالانطواء والعدوانية وغيرها. ومع ذلك - وكما أشارت العينة - فهناك قصور في فهم الدور الذي يقوم به رياض الأطفال لدى الكثير من الأسر، حيث روى أفراد العينة العديد من القصص والمواقف التي تشير إلى افتقار الكثير للوعي بأهمية هذه المرحلة لأطفالهم ظناً منهم أن أطفالهم ليسوا بحاجة للالتحاق بها؛ إذ يمكنهم اكتساب المهارات اللازمة عند التحاقهم بالمرحلة الابتدائية. ومن تلك المواقف مطالبة الكثير من الأمهات بتسجيل الأطفال في أي وقت حتى لو كان في نهاية الفصل، بحجة أن لديها «ظرف طارئ»، كعجزهم عن إيجاد عاملة منزلية، وكأن رياض الأطفال «مركز خدمة اجتماعية»، وهي تتشابه مع دراسة (Skalar, 2010)، والتي تشير فيه إلى أن بعض الأمهات ينظرن إلى التعليم ما قبل المدرسي كمراكز إيواء أكثر من كونها مؤسسات تربوية.

كما أشار بعض أفراد العينة إلى أن العديد من الأمهات يدفعن بأطفالهن إلى رياض الأطفال من أجل التخفيف من الأعباء الملقاة عليها، ولتنظيم «مواعيد نومهم»، والبعض الآخر يرى رياض الأطفال مركزاً للترفيه والتسلية مع أقرانهم، ومثل هؤلاء غالباً ما يتوقف عن إرسال أبنائهم في أي وقت بحسب الحاجة، وهم في ذلك يتفقون مع ما أكدته دراسة المناقش (1427هـ)، والتي أرجعت السبب في قلة عدد الملتحقين برياض الأطفال إلى نظرة الكثيرين إلى هذه المرحلة كمرحلة ترفيهية أكثر من كونها تربوية.

ما أفادت به العينة يلتقي إلى حد بعيد مع دراسة السيد (1409هـ)، و (COFY, 2009)، و (Skalar, 2010): إذ أكدت على أن هناك من الأسر من لا يعي أهمية رياض الأطفال، وليس لديه القناعة بالدور الذي تقوم به فيرفض فكرة التحاق الأطفال بها، وهناك من الأسر من تفضل بقاء أطفالها في المنزل لخوف الأم الزائد على ابنها، أو لتعلق الطفل بأمه أو تعلقها به، ورغبتها في بقاءه معها، خاصة إذا كان الطفل الأخير لها، وهناك من الأسر من تخشى أن يصاب أطفالهم بالملل من الدراسة عند دخولهم المرحلة الابتدائية. ومع ذلك - وكما أكدت العينة - تظل هناك العديد من تلك الأسر تعي أهمية رياض الأطفال، وترغب في إلحاق أطفالها، إلا أنها غير قادرة على ذلك لوجود عدد من العوائق أهمها:

- قلة رياض الأطفال الحكومية وعدم قدرتها على استيعاب جميع الأطفال، بل الموجود منها غالباً مزدحمة والمباني والفصول غير مهيأة، مما يؤثر على مستوى الجودة فيها.
- بعد الروضة عن المنزل وصعوبة توافر المواصلات.
- التكاليف المادية لرياض الأطفال الأهلية.

لقد أكدت العديد من الدراسات أن مثل تلك العوائق تأثيرها أشد وضوحاً عند الأسر ذوي الدخل المنخفض والمتوسط (العثمان، 1427هـ؛ COFY, 2009؛ Skalar, 2010).

ويمكن أن نخرج من ذلك كله إلى هناك جانبين مهمين لا بد من التركيز عليهما لتأمين حق

الطفل في الالتحاق بهذه المرحلة، وهما الوعي والإمكانات، وهي تلتنقي مع ما تمت الإشارة إليه في تحليل خطط التنمية للدولة، حيث تؤكد على ضرورة توفير الإمكانات اللازمة ونشر الوعي بين أوساط المجتمع. وفي ضوء تلك المعطيات بنيت الاستبانة لتركز على هذين الجانبين، وخرجت بنتائج مهمة كما سنرى ذلك لاحقاً.

### ثالثاً. النتائج المستخلصة من تحليل الاستبانة:

#### الخصائص الديمغرافية لعينة الاستبانة:

بالنظر للخصائص الديمغرافية لأفراد العينة (أولياء أمور طالبات الصف الأول الابتدائي) في المدن (السيح، والدلم) والقرى (المراكز التابعة للسيح والدلم)، وتحديد المستوى التعليمي لولي الأمر، والمستوى التعليمي لأم الطالبة، وعمل الأم، ومستوى دخل الأسرة، نجد أن البيانات المستخلصة من الدراسة تشير إلى انخفاض في الفروق بين المتغيرات الديمغرافية للذين التحق أطفالهم، والذين لم يلتحق أطفالهم برياض الأطفال في كل من المدينة والقرية، وهذا قد يعكس تجانساً في العينة من حيث الخصائص الديمغرافية لها.

#### الخصائص الديمغرافية لعينة الاستبانة ودورها في نسبة الالتحاق:

للإجابة عن السؤال الثاني (الفرعي) للدراسة: هل تختلف نسبة الأطفال الملتحقين برياض الأطفال باختلاف متغيرات الدراسة (تعليم ولي الأمر، تعليم الأم، عمل الأم، مستوى دخل الأسرة)؟ تم حساب التكرارات والنسب المئوية، وكانت النتائج على النحو الآتي:

#### 1/1 تعليم ولي الأمر:

جدول (10) توزيع أفراد العينة (الذين التحق أطفالهم والذين لم يلتحق أطفالهم برياض الأطفال) وفقاً للمستوى التعليمي لولي الأمر في المدن والقرى

العينة الكلية	الذين لم يلتحق أطفالهم برياض الأطفال						الذين التحق أطفالهم برياض الأطفال						تعليم ولي الأمر		
	المجموع		القرية		المدينة		المجموع		القرية		المدينة				
	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار			
	6.4	26	8.8	22	14.5	11	6.3	11	2.6	4	0.0	0	3.0	4	لا يقرأ ولا يكتب
	64.4	260	71.2	179	67.1	51	73.0	127	53.5	83	65.2	15	50.8	67	ثانوي فأقل
	12.8	52	10.0	25	6.6	5	11.5	20	17.4	27	17.4	4	17.4	23	دبلوم
	15.1	61	9.2	23	11.8	9	8.0	14	24.5	38	13.0	3	26.5	35	بكالوريوس
	0.7	3	0.4	1	0.0	0	0.6	1	1.3	2	4.3	1	0.8	1	ماجستير
	0.5	2	0.4	1	0.0	0	0.6	1	0.6	1	0.0	0	0.8	1	دكتوراه
	100	405	100	250	100	76	100	174	100	155	100	23	100	132	المجموع

يوضح الجدول رقم (10) أن نسبة الذين التحق أطفالهم تزيد عند المستويات التعليمية العليا لأولياء الأمور (دبلوم، بكالوريوس، ماجستير، دكتوراه)، وتنخفض في المستويات

الدنيا (ثانوي فأقل، لا يقرأ ولا يكتب)، وهذا قد يكون مؤشراً لأثر مستوى تعليم ولي الأمر في قرار إلحاق أطفالهم برياض الأطفال.

### 2/1 تعليم الأم:

وكما هو الحال في تعليم ولي الأمر، فإنّ الجدول رقم (11) يكشف عن أن نسبة الذين التحق أطفالهم تزيد عند المستويات التعليمية العليا للأم (دبلوم، بكالوريوس، ماجستير، دكتوراه)، حيث بلغت (55.5%)، وتنخفض في المستويات الدنيا (ثانوي فأقل، لا يقرأ ولا يكتب) بنسبة (44.5%)، وبالمقارنة فإن المستويات التعليمية لمهات الأطفال الذين لم يلتحقوا تقع في المستويات الدنيا (ثانوي فأقل، لا يقرأ ولا يكتب) بنسبة (89%)، وهذا قد يكون مؤشراً لأثر مستوى تعليم الأمهات في قرار إلحاق أطفالهن برياض الأطفال.

جدول (11) توزيع أفراد العينة (الذين التحق أطفالهم والذين لم يلتحقوا برياض الأطفال) وفقاً للمستوى التعليمي لأم الطالبة في المدن والقرى

العينة الكلية	الذين التحق أطفالهم برياض الأطفال								الذين لم يلتحق أطفالهم برياض الأطفال								تعليم الأم
	المدينة				القرية				المدينة				القرية				
	المجموع	%	النساء	%	المجموع	%	النساء	%	المجموع	%	النساء	%	المجموع	%	النساء	%	
	26.9	109	42.0	105	18.4	14	52.3	91	2.6	4	0.0	0	3.4	4	لا تقرأ ولا تكتب		
	44.9	182	46.8	117	60.5	46	40.8	71	41.9	65	65.2	15	37.9	50	ثانوي فأقل		
	13.6	55	5.2	13	11.8	9	2.3	4	27.1	42	26.1	6	27.3	36	دبلوم		
	13.6	55	5.2	13	7.9	6	4.0	7	27.1	42	8.7	2	30.3	40	بكالوريوس		
	0.7	3	0.8	2	1.3	1	0.6	1	0.6	1	0.0	0	0.8	1	ماجستير		
	0.2	1	0.0	0	0.0	0	0.0	0	0.6	1	0.0	0	0.8	1	دكتوراه		
	100	405	100	250	100	76	100	174	100	155	100	23	100	132	المجموع		

### 3/1 عمل الأم:

أما عمل الأم فكما يشير الجدول رقم (12)، فإن المرأة العاملة غالباً ما يلتحق أطفالها برياض الأطفال، فكما تشير الأرقام في الجزء المظلل أن نسبتهم في الذين التحق أطفالهم برياض الأطفال بلغت (37.3%)، بينما نسبتهم في الذين لم يلتحق أطفالهم (9.2%).

جدول (12) توزيع أفراد العينة (الذين التحق أطفالهم والذين لم يلتحقوا برياض الأطفال) وفقاً لعمل أم الطالبة في المدن والقرى

العينة الكلية		الذين لم يلتحق أطفالهم برياض الأطفال						الذين التحق أطفالهم برياض الأطفال						عمل الأم
		المجموع		القرية		المدينة		المجموع		القرية		المدينة		
%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	
79.5	322	90.8	227	86.8	66	92.5	161	61.3	95	73.9	17	59.1	78	ربة بيت
5.2	21	8.0	20	10.5	8	6.9	12	0.6	1	0.0	0	0.8	1	سيدة أعمال
14.6	59	1.2	3	2.6	2	0.6	1	36.1	56	26.1	6	37.9	50	م حكومية
0.2	1	0.0	0	0.0	0	0.0	0	0.6	1	0.0	0	0.8	1	م قطاع خاص
0.0	0	0.0	0	0.0	0	0.0	0	0.0	0	0.0	0	0.0	0	طالبة
0.5	2	0.0	0	0.0	0	0.0	0	1.3	2	0.0	0	1.5	2	أخرى
100	405	100	250	100	76	100	174	100	155	100	23	100	132	المجموع

وقد يكون ذلك مؤشراً لزيادة الوعي لديهن، أو نتيجة لما يتيح تنظيم العمل الداخلي برياض الأطفال في المملكة العربية السعودية من فرص للنساء العاملات، خاصة أولئك اللاتي يعملن بوزارة التربية، حيث نصت شروط القبول في لائحة تنظيم العمل الداخلي برياض الأطفال على الآتي: (يقبل في رياض الأطفال الحكومية أطفال العاملات في شؤون تعليم البنات من سعوديات وغير سعوديات، ثم أبناء العاملات في شؤون تعليم البنات المتقاعدات، ثم تتاح الفرصة لكل طفل سعودي في سن الروضة) (وزارة المعارف، 2002: 3).

ويتيح لنا الجدول نفسه المقارنة بين الأمهات العاملات وربات البيوت، حيث بلغ العدد الإجمالي للأمهات العاملات في العينة (سيدة أعمال، موظفة حكومية، موظفة قطاع خاص) (81) منهن (58) سيدة التحق أطفالهن برياض الأطفال، وهو ما يشكل نسبة (72%) من كل الأمهات العاملات، مقابل (23) سيدة لم يلتحق أطفالهن، والبالغة نسبتهم (28%) من العدد الكلي للأمهات العاملات في العينة.

من جهة أخرى بلغ العدد الإجمالي للأمهات ربات البيوت في العينة (322) منهن (95) سيدة التحق أطفالهن برياض الأطفال، وهو ما يشكل نسبة (29.5%) فقط، مقابل (227) سيدة لم يلتحق أطفالهن، والبالغة نسبتهم (70.5%) من العدد الكلي للأمهات ربات البيوت في العينة.

## 4/1 مستوى دخل الأسرة:

جدول (13) توزيع أفراد العينة (الذين التحق أطفالهم والذين لم يلتحقوا برياض الأطفال) وفقاً لمستوى دخل الأسرة في المدن والقرى

العينة الكلية	الذين لم يلتحق أطفالهم برياض الأطفال						الذين التحق أطفالهم برياض الأطفال						مستوى دخل الأسرة بالآلاف (ريال)	
	المجموع		القرية		المدينة		المجموع		القرية		المدينة			
%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	
36.4	128	45.5	101	63.2	43	37.7	58	20.9	27	2.3	5	19.8	22	أقل من 5
45.5	160	42.3	94	27.9	19	48.7	75	51.2	66	68.4	13	47.7	53	10-5
11.9	42	8.1	18	209	2	10.4	16	18.6	24	5.3	1	20.7	23	-10,001 15000
6.0	22	4.1	9	5.9	4	3.2	5	9.3	13	0.0	0	10.8	13	أكثر من 15
100	352	100	222	100	68	100	154	100	130	100	19	100	111	المجموع

ويتضح من الجدول رقم (13) أن مستوى الدخل لدى الذين لم يلتحق أطفالهم أقل من أولئك الذين التحق أطفالهم برياض الأطفال، حيث تشير الأرقام إلى أن نسبة (45.5%) من الأسر الذين لم يلتحق أطفالهم بلغ مستوى دخلهم أقل من 5000 ريال بينما بلغت نسبة ذلك في الذين التحقوا (20.9%) فقط.

وإجمالاً فإنه يمكن القول إن الجداول الأربعة السابقة رقم (9، 10، 11، 12) تشير إلى تأثير الخصائص الديمغرافية على قرار إلحاق الأسر لأطفالهم، فمستوى الالتحاق تأثر إيجاباً بارتفاع المستوى التعليمي لولي الأمر والأم ومستوى الدخل، كما أن السيدات العاملات كن أكثر ميلاً إلى إلحاق أطفالهن برياض الأطفال.

## نسبة الالتحاق ومقر السكن (المدن والقرى):

وللإجابة عن السؤال الثالث للدراسة (هل تختلف نسبة الأطفال الملتحقين برياض الأطفال في المدينة عنها في القرية (المراكز)؟) تم حساب التكرارات والنسب المئوية، حيث كشفت بيانات الدراسة عن انخفاض في نسبة الأطفال الملتحقين برياض الأطفال في المدن والقرى بوجه عام. وبالنظر للجدول رقم (14) يتبين أن العدد الإجمالي للملتحقين (155) طفل بنسبة (38.3%) من أفراد العينة الكلية التي يبلغ عددها الكلي (405).

جدول (14) النسب المئوية والتكرارات لأفراد العينة الذين التحق أطفالهم والذين لم يلتحقوا برياض الأطفال وفقاً لمقر سكنهم (المدن والقرى)

المجموع الكلي	الذين لم يلتحق أطفالهم		الذين التحق أطفالهم		
	التكرارات	%	التكرارات	%	
	306	75.6	174	43.1	المدينة
	99	24.4	76	23.2	القرية
	405	100	250	38.3	المجموع

هذا الانخفاض يظهر بوضوح أكثر في القرية؛ إذ يوجد (23) طفلاً أي بنسبة (23.2%) من مجموع أطفال القرية البالغ عددهم (99)، بينما بلغ عدد نظرائهم في المدينة (132) طفلاً بنسبة (43.1%) من مجموع أطفال المدينة البالغ عددهم (306) أطفال.

#### القضايا العامة المتعلقة بالوعي بأهمية رياض الأطفال:

للإجابة عن السؤال الرابع للدراسة: (هل هناك فروق دالة إحصائية في مستوى الوعي بأهمية مرحلة رياض الأطفال بين الأسر التي ألحقت، وتلك التي لم تلحق أطفالها برياض الأطفال؟) تم حساب المتوسطات والانحرافات المعيارية والفروق الدالة بين إجابات أفراد العينة الكلية للذين التحق والذين لم يلتحق أطفالهم برياض الأطفال، حول بعض القضايا العامة المتعلقة بالوعي بأهمية رياض الأطفال (انظر جدول رقم 15):

جدول (15) المتوسطات والانحراف المعياري والفروق الدالة بين إجابات أفراد العينة الكلية على بعض القضايا العامة حول رياض الأطفال وفقاً للذين التحق والذين لم يلتحق أطفالهم برياض الأطفال

م	المحاور	الفئة	عدد	متوسط	الانحراف المعياري	قيمة T	درجة الحرية	مستوى الدلالة
1	السبب الرئيسي لإلحاق الأسر أطفالهم في رياض الأطفال هو تعليمهم القراءة والكتابة والحساب	التحق	155	2.9935	.08032	2.451	403	.015
		لم يلتحق	250	2.9480	.22247			
2	السبب الرئيسي لإلحاق الأسر أطفالهم في رياض الأطفال هو لإيوائهم فترة غياب الوالدين عن المنزل	التحق	155	1.2774	.44918	-1.783	403	.075
		لم يلتحق	250	1.3640	.49037			
3	السبب الرئيسي لإلحاق الأسر أطفالهم في رياض الأطفال هو تهيئتهم للمدرسة	التحق	155	3.0000	.00000	1.947	403	.052
		لم يلتحق	250	2.9760	.15336			
4	الالتحاق برياض الأطفال حق لكل طفل ينبغي ألا يحرم منه	التحق	155	2.9742	.15907	4.392	403	.000
		لم يلتحق	250	2.8360	.37102			
5	يمكن للبيت أن يقوم بمهمة رياض الأطفال	التحق	155	1.3097	.46386	3.713	403	.000
		لم يلتحق	250	1.1560	.36358			

يتبين من الجدول رقم (15) وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات أولياء أمور الأطفال الذين التحقوا والذين لم يلتحقوا برياض الأطفال حول القضية الأولى «السبب الرئيسي لإلحاق الأسر أطفالهم في رياض الأطفال هو تعليمهم القراءة والكتابة والحساب» عند مستوى 0.015 لصالح أولئك الذين التحق أطفالهم برياض الأطفال.

كما أشارت النتائج الموضحة في الجدول نفسه إلى أنه لا توجد فروق دالة إحصائية بين من التحق أطفالهم ومن لم يلتحق في القضية الثانية «السبب الرئيسي لإلحاق الأسر أطفالهم في رياض الأطفال هو لإيوائهم فترة غياب الوالدين عن المنزل»، والثالثة «السبب الرئيسي لإلحاق الأسر أطفالهم في رياض الأطفال هو تهيئتهم للمدرسة».

بينما أشارت النتائج إلى وجود فروق دالة إحصائياً عند مستوى 0.001 بين أولياء أمور الأطفال الذين التحقوا والذين لم يلتحقوا برياض الأطفال في القضية الرابعة «الالتحاق برياض الأطفال حق لكل طفل ينبغي ألا يحرم منه» والقضية الخامسة «يمكن للبيت أن يقوم بمهمة رياض الأطفال»، حيث كانت الفروق في هاتين القضيتين أكثر تمييزاً منها في القضية الأولى بين أولياء أمور الملحقين وغير الملحقين برياض الأطفال. كما لوحظ أن الفروق في الرابعة جاءت لصالح من التحق أطفالهم، بينما في الخامسة أتت في اتجاه من لم يلتحق أطفالهم برياض الأطفال، ولعل تلك الفروق تعكس قناعاتهم ومدى وعيهم بأهمية تلك المرحلة لأطفالهم، والتي ربما كان لها دورها في قرار إلحاق أو عدم إلحاق أطفالهم برياض الأطفال.

**الأسباب الرئيسية التي شجعت الأسر على إلحاق أطفالهم برياض الأطفال:**

للإجابة عن السؤال الخامس للدراسة (ما الأسباب الرئيسية التي شجعت الأسر على إلحاق أطفالهم برياض الأطفال؟) استخرجت المتوسطات الحسابية لإجابات أولياء الأمور حول أهم الأسباب الرئيسية التي شجعتهم على إلحاق أطفالهم برياض الأطفال.

جدول (16) المتوسطات الحسابية لإجابات أولياء أمور حول الأسباب الرئيسية لإلحاق أطفالهم برياض الأطفال مرتبة تنازلياً

م	الأسباب الرئيسية في الالتحاق	المتوسطات
1	لاكتساب الطفلة المهارات اللازمة في هذه المرحلة العمرية	3.0000
2	لمستوى الروضات المتميز	2.9484
3	توفر المواصلات	2.8581
4	لقرب روضة الأطفال من المنزل	2.8194
5	لانخفاض تكاليف الروضة	2.7742
6	التقليل من الأعباء التي تواجه إلام في المنزل	1.4129
7	عدم وجود أشخاص في المنزل يمكنهم الاعتناء بها	1.3742
8	خروج الأم للعمل صباحاً	1.3290
9	لالتحاق أقرانها أو صديقاتها في الروضة	1.2645

ويظهر من الجدول رقم (16) أن السبب الرئيسي الذي يراه أفراد العينة أكثر أهمية وراء تسجيل أطفالهم برياض الأطفال هو «لاكتساب الطفلة المهارات اللازمة هذه المرحلة العمرية» ولعل ذلك يعكس جانب الوعي لديهم، بينما تركزت الأسباب الأربعة التي تليها في درجة الأهمية على التوالي حول توافر الجودة، والمواصلات، وقرب الروضة من المنزل، وانخفاض تكاليفها وهي جميعاً تعكس جانب الإمكانيات، وهذه النتيجة تلتقي مع العديد من الدراسات التي اهتمت برياض الأطفال (العثمان، 1427هـ؛ Skalar, 2010, COFY, 2009).

**الأسباب الرئيسية وراء عزوف الأسر عن إلحاق أطفالهم برياض الأطفال:**

وللإجابة عن السؤال الخامس للدراسة: (ما أهم التحديات (المشكلات والمعوقات) التي قد تقف وراء عزوف بعض الأسر عن إلحاق أطفالهم برياض الأطفال من وجهة نظرهم؟)، استخرجت المتوسطات الحسابية لإجابات أولياء أمور حول الأسباب الرئيسية في عدم

إلحاق أطفالهم برياض الأطفال، وذلك لمعرفة الأسباب الأكثر أهمية من وجهة نظرهم.

جدول (17) المتوسطات الحسابية لإجابات أولياء الأمور حول الأسباب الرئيسية في عدم إلحاق أطفالهم برياض الأطفال مرتبة تنازلياً

م	الأسباب الرئيسية في عدم الالتحاق	المتوسطات
1	وجود الأم في البيت أو بعض الأقارب الذين يمكنهم الاعتناء بها	2.6840
2	يمكن للطفلة اكتساب المهارات اللازمة عند التحاقها بالمرحلة الابتدائية	2.6440
3	قلة رياض الأطفال الحكومية	2.5120
4	ارتفاع تكاليف الروضة	2.3320
5	التحاق الطفل برياض الأطفال غير مؤثر في نجاحه في المرحلة الابتدائية	1.9880
6	وجود مربية (العاملة المنزلية) تعتني بالطفلة	1.7080
7	لعدم القناعة برياض الأطفال	1.5960
8	لكي لا تصاب بالملل من الدراسة عند دخولها المرحلة الابتدائية	1.3520
9	عدم حاجة الطفلة للالتحاق بالروضة	1.3440
10	قلة الروضات المتميزة	1.2480
11	كثرة الأعباء المالية الأخرى	1.2320
12	لبعد روضة الأطفال عن المنزل وصعوبة توفير المواصلات	1.1720

وبالنظر إلى الجدول رقم (17) نجد أن العبارتين: الأولى والثانية، واللتين حصلتا على أكبر درجة هما على التوالي «وجود الأم في البيت أو بعض الأقارب الذين يمكنهم الاعتناء بها» و«يمكن للطفلة اكتساب المهارات اللازمة عند التحاقها بالمرحلة الابتدائية»، مما قد يعكس افتقار أفراد العينة إلى الوعي بحقيقة الدور الذي تقوم به رياض الأطفال.

من جانب آخر نجد أن العبارتين: الثالثة والرابعة في الأهمية «قلة رياض الأطفال الحكومية»، و«ارتفاع تكاليف الروضة» تعبران عن قصور في الإمكانيات المتاحة والتي ربما كانت عائقاً لدى الكثير خاصة لذوي الدخل المنخفض والمتوسط وهي مشكلة حقيقية أكدتها العديد من الدراسات المحلية والعالمية (العثمان، 1427هـ؛ (Skalar, 2010, COFY, 2009). ووفقاً لما أشار إليه التوحي (2007) فإن استقرار التاريخ يظهر أن إحراز أي تقدم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية يقوم ألياً على التعليم؛ لذلك فإن مستقبل الشعوب يتقرر في أروقة المؤسسات التربوية، وهذا قد يلقي بالكرة في مرمى الحكومة باعتبارها المسؤولة عن ذلك؛ مما يتطلب إجراء التغييرات الحاسمة في سياساتها وخططها لتطوير أوضاع التعليم فيها.

#### نتائج الدراسة:

إن تنامي الإيمان العالمي بأهمية التربية الموجهة للطفل في سنوات عمره التي تسبق دخوله المدرسة ينطلق من الأبعاد المجتمعية المختلفة: التربوية، والثقافية والاجتماعية، والسياسية، والأمنية، والاقتصادي، حيث تلتقي جميعها في التأكيد على حق الطفل في الالتحاق برياض الأطفال وأهمية ذلك للمجتمع.

لقد خرجت الدراسة الحالية بعدد من النتائج أهمها:



- تواجه السعودية تحدياً كبيراً في التوسع في رياض الأطفال، كما أن حجم التخطيط والإنجازات المتعلقة برياض الأطفال لا ينسجم مع الإرادة السياسية المتوافرة، ولا مع الإمكانيات المتينة التي تحظى بها دولة مثل المملكة العربية السعودية، حيث بدأ واضحاً تأخر الاهتمام بمرحلة رياض الأطفال وتواضع الجهود المبذولة خاصة في الخطط السبع الأولى وان تضاعف في الخطتين الأخيرتين (الثامنة والتاسعة) في الكم والكيف، إلا أنه ظل أقل من الطموحات، كما كان هناك قصور في تحقيق الأهداف المنصوص عليها في خطة التنمية الثامنة حين كان هدف الخطة استيعاب ما نسبته (20%) من الفئة العمرية (4 - 6) سنوات ليتراجع في خطة التنمية التاسعة لـ (16%)، وهو ما يعبر عن مشكلة حقيقية تستحق الاهتمام.
- تأثر التحاق الأطفال برياض الأطفال إيجاباً بارتفاع المستوى التعليمي لولي الأمر والأم ومستوى الدخل، كما كان واضحاً أن السيدات العاملات كن أكثر ميلاً إلى إلحاق أطفالهم من ربات البيوت.
- هناك انخفاض عام في نسبة الأطفال الملحقين برياض الأطفال في المدن والقرى، إلا أن ذلك الانخفاض يظهر بوضوح أكثر في القرية.
- وجود تباين في الوعي بين أولئك الذين ألقوا أطفالهم والذين لم يلحقوا برياض الأطفال وربما كان لذلك أثره في قرار إلحاق أو عدم إلحاق أطفالهم برياض الأطفال، ولعل ذلك يظهر بوضوح حول قناعاتهم بأن «الالتحاق برياض الأطفال حق لكل طفل ينبغي ألا يحرم منه»، والتي جاءت لصالح من التحق أطفالهم. وبالمقابل كانت الفروق في اتجاه من لم يلتحق أطفالهم برياض الأطفال حين كانت القضية «يمكن للبيت أن يقوم بمهمة رياض الأطفال».
- وعي الأسرة بأهمية رياض الأطفال، ودورها في اكتساب الطفل المهارات اللازمة في هذه المرحلة العمرية كان من أبرز الأسباب الرئيسية التي شجعتهم على إلحاق أطفالهم برياض الأطفال، يأتي بعد ذلك توافر بعض الإمكانيات كمستوى الروضات المتميز، وتوافر المواصلات، وقرب الروضة، وانخفاض تكاليفها.
- افتقار بعض الأسر للوعي بطبيعة الدور الذي تقوم به رياض الأطفال، حيث كان أبرز سببين وراء عدم إلحاق أفراد العينة لأطفالهم برياض الأطفال كانت على التوالي: «وجود الأم في البيت أو بعض الأقارب الذين يمكنهم الاعتناء بها» و«يمكن للطفلة اكتساب المهارات اللازمة عند التحاقها بالمرحلة الابتدائية». يأتي بعد ذلك الأسباب المتعلقة بتوافر الإمكانيات كقلة رياض الأطفال الحكومية في المدن والقرى، وصعوبة المواصلات، والتكاليف المالية والمصروفات المرتفعة لرياض الأطفال الأهلية ظلت من أهم الأسباب التي تحول دون التحاق الأطفال بهذه المرحلة.

وأخيراً فإن نتائج هذه الدراسة تشير في مجملها إلى أن المعوقات التي تقف أمام حصول الطفل السعودي في الالتحاق برياض الأطفال تتعلق بجانبين مهمين:

أولاً. الوعي: فهناك قصور في الوعي بأهمية هذا المرحلة على المستوى الرسمي، ويتمثل بتأخر الاهتمام بها في خطط التنمية، وتواضع الجهود التي تقوم بها الجهات الحكومية المسؤولة عن رياض الأطفال في برامج التخطيط والتنفيذ، والتي لازالت دون المستوى

المأمول. كما وضح أن الافتقار للوعي بأهمية هذا المرحلة على المستوى الشعبي، والذي أظهرته نتائج الدراسة المختلفة وكان وراء عزوف بعض الأسر عن إلحاق أبنائهم برياض الأطفال، إضافة إلى النظرة القاصرة التي يتبناها بعض شرائح المجتمع، والتي تصور رياض الأطفال على أنها مراكز إيواء للحاجة أو رفاهية يمكن الاستغناء عنها.

ثانياً، الإمكانيات: حيث أظهرت نتائج الدراسة بوضوح أن تواضع الإمكانيات وقلة الفرص المتاحة كانت من أبرز العوائق أمام التحاق الأطفال برياض الأطفال لدى العديد من الأسر التي ربما تمتلك الوعي بأهمية تلك المرحلة لكنها ظلت غير قادرة على ذلك.

#### توصيات الدراسة:

يمكن الخروج من هذه الدراسة بعدد من التوصيات المهمة مثل:

- التأكيد على أن حق الطفل في الحياة الكريمة التي تتطلب رعايته تربوياً في هذه السن المبكرة، وتوفير التربية الموجهة للطفل من خلال مؤسسات تربوية متخصصة كرياض الأطفال لضمان حصول الطفل على القدر الكافي من الاهتمام والرعاية الكفيلين بتنمية مهاراته وبناء قدراته واعتبار ذلك حق للطفل أياً كان جنسه ولونه وانتماءاته، مما يتطلب من الأفراد والمؤسسات ذات العلاقة أن يتحملوا مسؤولياتهم تجاه ضمان حصوله على ذلك الحق.
- التركيز على نشر الوعي بأهمية رياض الأطفال على المستويين الرسمي والشعبي، وذلك من خلال تغيير ثقافة المجتمع وبناء القيم الإيجابية التي تعزز من فهم جميع شرائح المجتمع للدور الرائد لهذه المرحلة، والعمل على وضع برامج توعية بأهميتها، وأنها استثمار حقيقي له جدواه الاقتصادية على المدى القريب والبعيد بدءاً بالقيادات في الوزارات ذات العلاقة، وانتهاءً بالقطاع الخاص وجميع شرائح المجتمع المختلفة.
- التركيز على مرحلة رياض الأطفال في خطط التنمية للدولة وإبرازها كمرحلة مستقلة وتضمينها في السلم التعليمي كمرحلة إلزامية والتخطيط لها ومتابعة ورصد تطورها، ودعمها بجميع الإمكانيات اللازمة لتمكين من أن نتجاوز فيها قضايا الكم إلى هموم الكيف.
- وأخيراً الحاجة إلى إجراء مزيد من الدراسات التي تهتم بواقع المؤسسات التربوية المهتمة بالأطفال، وتتناول القضايا والمشكلات المتعلقة بنشر هذا النوع من التعليم.

## المراجع

## المراجع العربية:

- إبراهيم، عبير زهير وسعيد، سلوى أحمد (2009). الحضانه ورياض الأطفال، مكتبة الرشد، الرياض.
- ابن منظور، محمد بن مكرم (1423هـ). لسان العرب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط الثالثة.
- البخاري، أبي عبد الله محمد بن إسماعيل (1993). صحيح البخاري، ط 1 دار ابن كثير - الرياض.
- التويجري، محمد بن أحمد (2007). الالتحاق بالتعليم وإتمامه: مؤشرات واستنتاجات: دراسة تحليلية عن البلدان العربية. ورقة مقدمة إلى المؤتمر العربي الأول حول استشراف مستقبل التعليم. -21 أبريل 2005. شرم الشيخ - جمهورية مصر العربية
- جامعة الدول العربية - قسم الطفولة بإدارة الأسرة والمرأة والطفولة (2004). خطة العمل العربية الثانية للطفولة 2004 - 2015، تونس، يناير.
- حلمي، كاميليا (2006). تجربة اللجنة الإسلامية العالمية للمرأة والطفل حول "ميثاق الطفل في الإسلام". مؤتمر (حقوق الطفل العربي بين المواثيق الدولية والرؤى الإقليمية)، الشارقة، 25 - 26 أبريل 2006. الرابط: <http://www.iicwc.org/lagna/iicwc/iicwc.php?id=578#13>
- حماد، نهلة بنت محمد (1422هـ). اتجاهات أعضاء هيئة التدريس في الكليات التربوية نحو إلحاق رياض الأطفال بالسلم التعليمي في المملكة العربية السعودية (دراسة ميدانية بمدينة الرياض). دراسة مقدمة للحصول على درجة الماجستير بقسم أصول التربية بكلية التربية - جامعة الملك سعود.
- الخطيب، إبراهيم، المنتشري، حسن (1425هـ). حقوق الطفل في الإسلام في مرحلة الطفولة المبكرة، بحث مقدم لندوة الطفولة المبكرة - خصائصها - واحتياجاتها، اللجنة الوطنية السعودية للطفولة، وزارة التربية والتعليم - الرياض.
- الدويبي، عبد السلام بشير (2004). رياض الأطفال في المجتمع الليبي اتجاهات ومؤشرات في التربية والتنشئة المبكرة، ورقة عمل مقدمة لورشة العمل الإقليمية «نحو إستراتيجية إسلامية موحدة لرعاية الطفولة المبكرة»، في الفترة من 5 إلى 8 سبتمبر 2004م. مركز الطفولة والأمومة بوزارة التربية والتعليم الكويتية.
- الزرقا، مصطفى أحمد (1998). المدخل الفقهي العام، دار القلم، دمشق.
- زمزمي، يحيى بن محمد حسن (1424هـ). حقوق الإنسان: مفهومه وتطبيقاته في القرآن الكريم، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر «حقوق الإنسان في السلم والحرب»، جمعية الهلال الأحمر السعودي.
- السيد، الشريفة يسرية (1409هـ). المشكلات التي تواجه رياض الأطفال في مدينة الرياض من وجهة نظر المديرات والمعلمات. دراسة مقدمة للحصول على درجة الماجستير بقسم التربية بكلية التربية - جامعة الملك سعود.
- الصلوي، انتصار (2006). آليات تنمية الموارد البشرية في اليمن دراسة سوسيولوجية لواقع مؤسسات التعليم التقني والمهني تعز نموذجا، جامعة محمد بن عبد الله، المغرب، <http://www.yemen-nic.info/contents/studies/detail.php?ID=16697>
- العتيبي، فاطمة بنت فرج (2008). حقوق الطفل ورعايته في الإسلام وفي دولة السويد، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في التربية الإسلامية والمقارنة، كلية التربية بمكة المكرمة، جامعة أم القرى.
- العتيبي، منير بن مطني (2007). واقع مرحلة التعليم ما قبل الابتدائي في الدول الأعضاء بالمكتب، ورقة عمل مقدمة إلى مكتب التربية العربي لدول الخليج العربية مشروع تطوير التعليم ما قبل الابتدائي في الدول الأعضاء بالمكتب. الرياض، مطبعة مكتب التربية العربي لدول الخليج.
- المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (الإيسيسكو) (2004). الطفولة المبكرة، الموقع الإلكتروني لمنظمة الإيسيسكو: <http://www.isesco.org.ma/arabe/publications/Tofoula%20Mobakira/index.php>
- المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (الإيسيسكو) (2005). إعلان الرباط حول قضايا الطفولة في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، الموقع الإلكتروني لمنظمة الإيسيسكو:

<http://www.isesco.org.ma/arabe/confSpec/MinistresEnfance/Documents/Declaration%20de%20Rabat2005.pdf>

المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (الإيسيسكو) (2009). إعلان الخرطوم من أجل مستقبل أكثر إشراقاً لأطفالنا الموقع الإلكتروني لمنظمة الإيسيسكو:

<http://www.isesco.org.ma/arabe/confSpec/MinistresEnfance/Documents/Déclaration%20de%20Khartoum.pdf>

المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (الإيسيسكو) (2011). إعلان طرابلس تسريع وتيرة النهوض بالطفولة المبكرة في العالم الإسلامي، الموقع الإلكتروني لمنظمة الإيسيسكو:

[http://www.isesco.org.ma/arabe/confSpec/lybie/declaration\\_ar.pdf](http://www.isesco.org.ma/arabe/confSpec/lybie/declaration_ar.pdf)

منظمة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة (اليونيسيف)، (1989). اتفاقية حقوق الطفل (النص العربي)، الموقع الإلكتروني لليونيسيف:

[http://www.unicef.org/arabic/crc/files/crc\\_arabic.pdf](http://www.unicef.org/arabic/crc/files/crc_arabic.pdf)

المنقاش، سارة بنت عبدالله (1427هـ). دراسة تحليلية لسياسة التعليم في المملكة العربية السعودية ومقترحات لتطويرها، مجلة جامعة الملك سعود للعلوم التربوية والدراسات الإسلامية، م 19. العدد (1)، 381 - 440.

نور الدين، سامي وجاد، كامل حامد وعبد الحميد، خليل عبد المقصود (1999). موجبات وأساليب إجرائية لتفعيل دور الجمعيات غير الحكومية في تمكين الإناث من حقهن في التعليم، منظمة اليونيسيف.

وزارة الاقتصاد والتخطيط (1430هـ). المسيرة التنموية: (مقتطفات). وزارة الاقتصاد والتخطيط.

وزارة الاقتصاد والتخطيط، خطة التنمية الأولى، الموقع الإلكتروني لوزارة الاقتصاد والتخطيط

<http://www.mep.gov.sa/>

وزارة الاقتصاد والتخطيط، خطة التنمية التاسعة، الموقع الإلكتروني لوزارة الاقتصاد والتخطيط

<http://www.mep.gov.sa/>

وزارة الاقتصاد والتخطيط، خطة التنمية الثالثة، الموقع الإلكتروني لوزارة الاقتصاد والتخطيط

<http://www.mep.gov.sa/>

وزارة الاقتصاد والتخطيط، خطة التنمية الثامنة، الموقع الإلكتروني لوزارة الاقتصاد والتخطيط

<http://www.mep.gov.sa/>

وزارة الاقتصاد والتخطيط، خطة التنمية الثانية، الموقع الإلكتروني لوزارة الاقتصاد والتخطيط

<http://www.mep.gov.sa/>

وزارة الاقتصاد والتخطيط، خطة التنمية الخامسة، الموقع الإلكتروني لوزارة الاقتصاد والتخطيط

<http://www.mep.gov.sa/>

وزارة الاقتصاد والتخطيط، خطة التنمية الرابعة، الموقع الإلكتروني لوزارة الاقتصاد والتخطيط

<http://www.mep.gov.sa/>

وزارة الاقتصاد والتخطيط، خطة التنمية السابعة، الموقع الإلكتروني لوزارة الاقتصاد والتخطيط

<http://www.mep.gov.sa/>

وزارة الاقتصاد والتخطيط، خطة التنمية السادسة، الموقع الإلكتروني لوزارة الاقتصاد والتخطيط

<http://www.mep.gov.sa/>

وزارة التربية والتعليم-الإدارة العامة لتقنية المعلومات (1432هـ). إحصائيات وزارة التربية والتعليم للعام الدراسي 1431-1432هـ.

وزارة المعارف - شئون تعليم البنات (2002). لائحة تنظيم العمل الداخلي برياض الأطفال. الموقع الإلكتروني لوزارة التربية: <http://www.moe.gov.sa/Pages/Default.aspx>

اليونسكو (2009). التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع «أهمية الحوكمة في تحقيق المساواة للجميع»، ط 1، الرابط:

<http://unesdoc.unesco.org/images/0017/001776/177683a.pdf>

## المراجع الأجنبية:

- COFY (Community Organizing and Family Issues) (2009). Why isn't Johnny in Preschool? <http://www.cofionline.org/files/earlylearningreport.pdf>
- George Bernard Shaw (1936). in "The Genuine Islam", Vol. 1, No. 8.
- Samuelsson, I., & Kaga Y. (2008). The contribution of early childhood education to a sustainable society Paris, UNESCO 2008
- Krueger, R. (1998). Moderating focus groups. Thousand Oaks, CA: Sage.
- Maguelr, S. (2007). A Study of the Child Right Climate, the UK's Department for international Development, London.
- Olaniyan. D. & Okemakinde. T. (2008). Human Capital Theory: Implications for Educational Development European Journal of Scientific Research.
- Schultz, T. (1971). Investment in Human Capital. New York. The Free Press.
- Skalar, M. (2010). Unprepared: Access to Preschool Education for Roma Children in Slovenia, In partial fulfillment of the requirements for degree of Master of Arts in Human Rights, Department of Legal Studies, Central European University.
- Weikart, D. (2000). Early Childhood Education: Need and Opportunity, Paris: UNESCO.
- Woodhead, M. (2009). Pathways through Early Childhood Education in Ethiopia, India and Peru: Rights, Equity and Diversity, Young Lives, Department of International Development, University of Oxford, Oxford OX1 3TB, UK.